ENM

ÉCOLE
NATIONALE
DE LA
MAGISTRATURE

L'esprit des lois s'épanouit à l'ENM

القسم الدولي

دليل التدريب القضائي

٢٠٢٤

ENM
ÉCOLE NATIONALE
de la MAGISTRATURE

فريق القسم الدولي

لطالما كانت المدرسة الوطنية للقضاء ومنذ نشأتها مُنفتحةً على الدولية. واذ يُعتبر القضاة الأجانب جزءًا لا يتجزأ من جمهور المدرسة ويشارك ما يقرب ٣٠٠٠ منهم سنوياً بدوراتها التدريبية العملية والتطبيقية والمهنية خدمة لعدالة رفيعة المستوى.

وقد خُصِّص هذا الدليل لجمهورٍ دولي ويتم إثراؤه كل عام بدورات تدريبية جديدة من أجل تلبية التوقعات والاحتياجات المحددة من جراء أشغال التعاون الدولي. كما يتمّ العمل لفتح الدورات التدريبية التي تقترحها المدرسة لغير القضاة من قطاع العدالة بغية تحفيز التبادل المهني الذي لابد منه لتحقيق عدالة ناجحة: والأمر كذلك لاسيما في اطار الدورة التدريبية طويلة الأمد للدراسات القضائية الأوروبية التي أطلقت في يناير من عام ٢٠٢٢ بمناسبة الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي والتي تجمع بين جمهورٍ دوليٍّ بينِ مهنيٍّ مُشكَّلٍ من قضاة ومحامون فرنسيون وأوروبيون. ولأوّل مرّة في عام ٢٠٢٣ فانّ دورتنا التدريبية الجديدة المتصلة بالتحكيم الدولي ستسمح للمشاركين باستكشاف غرفة التجارة الدولية.

ويرمي هذا العرض التدريبي إلى الالمام بأهمّ المواضيع قدر الامكان من خلال تغطيته لمجموعةٍ واسعةٍ من الموضوعات تم اختيارها لمواجهة التحديات الراهنة. وفضلا عن ذلك، فانّ الأوضاع الراهنة ولاسيما في أوكرانيا حفَّزتنا على التركيز أكثر على مجال العدالة الجنائية الدولية وذلك بإنشاء عام ٢٠٢٣ دورة كاملة مخصصة للعدالة الجنائية، فضلاً عن الموضوعات التي نعود عليها سنويا، وتقوم هذه السلسلة من الوحدات التدريبية على نهجٍ متماسكٍ قائمٍ على المهارات دوما لتلبية توقعات شركائنا الأجانب.

ويهدف هذا الدليل إلى أن يكون ديناميكيًا، كما تميل الدورات التي تقترحها المدرسة إلى اعتماد صيغٍ تعليميّة مبتكرةٍ وأساليب تدريبية نشطة. حيث تحتوي منصتنا التعليمية جلّ الوثائق التي يحتاج اليها المشاركين.

وأخيرا، فانّ اطلاق شبكة EUNOMIE للقضاة الأجانب المتدربين بالمدرسة الفرنسية للقضاء من شأنه الحفاظ على الصلة التي تربط المدرسة بجمهورها الدولي، وتعزيز التعاون القضائي وتبادل الخبرات بين الأقران و الحفاظ على القيم لدى خدمة المتقاضين.

ناتاليه روريت

مديرة المدرسة الوطنية للقضاء

ENM

الفهرس

٠٦ المدرسة الوطنية للقضاء

٠٧ الدورات التدريبية الحضورية والدورات الرقمية والزيارات الدراسية لدى الطلب

٠٨ اكتشاف هندسة التدريب

٠٨ دورات تدريب المدربين

٠٩ تنظيم معهد تدريب قضائي

١٠ اكتشاف الأنظمة القضائية الفرنسيةوالأوروبية

١٠ دورات الدراسات القضائية الأوروبية (CEJUE)

١١ JUSLINGUA: اكتشاف منظومة القضاء الفرنسي عن بعد (فرنسي وانجليزي)**دورة مُنظَّمة عن بعد**

١٢ اكتشاف العدالة الفرنسية

١٣ الاندماج بدورة التدريب الأساسي

١٤ تطوير المهارات المتصلة بالقضاء الجنائي

١٤ التحقيق الاقتصادي والمالي

١٣ المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف

١٦ الجريمة المنظمة والتعاون القضائي

١٧ التعاون القضائي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول ثالثة: كيف يمكن ذلك؟

١٨ الجريمة الالكترونية

١٩ الفساد : أساليب الكشف عنه والوقاية منه وردعه

٢٠ قيادة التحريات والتحقيق

٢١ العنف في كنف الزوجية

٢٢ التحقيق والملاحقة: الرهانات التي تطرحها العدالة الدولية- **جديد**

٢٣ تطوير المهارات المتصلة بالقضاء المدني

٢٣ منازعات حقوق الملكية الفكرية

٢٤ قانون الأسرة الدولي

٢٥ التحكيم الدولي - **جديد**

٢٦ اكتساب مهارات متعددة التخصصات

٢٦ الأخلاقيات سيادة القانون

٢٧ العدالة وحماية البيئة

٢٨ اكتساب المهارات الفنية الادارية

٢٨ ادارة المحاكم والنيابات

٢٩ للذهاب الى أبعد من ذلك: شبكات التدريب القضائي

٣٠ دورات للانغماس في البيئة القضائية الفرنسية رفقة قضاة فرنسيين

٣٠ دورات التدريب المستمر المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابات الأجانب

٣١ الدورات المهنية التخصصية المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابات الأجانب

٣٢ الشروط العامة

٣٣ استمارة التسجيل

٣٥ رزنامة ٢٠٢٣

المدرسة الوطنية للقضاء

تُعدّ المدرسة الوطنية للقضاء التي أُسِّست عام ١٩٨٥ المؤسسة الوحيدة التي تتولى مهام تدريب أعضاء السلطة القضائية الفرنسيين. وقد وُضعت هذه المؤسسة العمومية الإدارية الوطنية تحت وصاية وزارة العدل، الأمر الذي يمنحها استقلالية من حيث تسيير نشاطاتها الإدارية ووسائلها المادية. وتُنظِّم المدرسة الوطنية للقضاء التي تتواجد مقراتها بمدينتي بوردو وباريس عملية التعيين السنوي للقضاة ووكلاء النيابات العامة الفرنسيين.
كما تُشرف على اعداد وتنظيم دورات التدريب الأساسي الخاصة بالقضاة ووكلاء النيابة العامة لمدة ٣١شهرا، يليها بعد ذلك تنظيم دورات التدريب المستمر طيلة الحياة المهنية. وفضلا عن ذلك، تقوم المدرسة بتدريب المهن القضائية الأخرى إضافة الى تدريب أعضاء السلطات القضائية الأجنبية.

التزام دوليّ قويّ

تبنّت المدرسة الوطنية للقضاء منذ السنة الأولى من نشأتها نهجاً دولياً منفتحاً على العالم . فبدورها الريادي المركزي في مجال التدريب القضائي الأوروبي راحت المدرسة تلتزم على المستوى الدوليّ بغية اقتراح خبرتها في مجال التدريب القضائي. ووعيا منها بمدى أهمية وثراء تبادل الخبرات بين ممارسي مهن القضاء من دول متعدّدة بثقافات قضائية مختلفة، عملت هذه الأخيرة على وضع رهن التصرّف بعثات من أعضائها للاشراف على المهام التدريبية بالخارج سنوياً، كما تستقبل المدرسة بمقراتها قضاة من مختلف الأُفُق.

وعليه يسعى القسم الدولي للمدرسة الوطنية للقضاء إلى تبادل خبراته المكتسبة مع المشاركين وذلك منذ أكثر من ٦٠ عاماً، الأمرالذي يجعل المدرسة تساهم في ترقية القانون المدني والمساهمة في الحفاظ على سيادة القانون عبر كافة أنحاء العالم بشكلٍ عام.

العروض المخصَّصة للمؤسسات الأجنبية

بعثات الدعم أو التدريب

- عرض دائم لدورات التدريب الأساسي والمستمر وكذا دورات تدريب المدربين؛
- تقديم الدعم الفني (الخبرة أو التدقيق) لمعاهد التدريب الأجنبية قيد التأسيس أو تلك التي تتوجّه نحو المهنية؛

مجالات الخبرة

- هندسة التعليم والادارة؛
- القضايا الدولية: الجريمة المنظمة؛ الاتجار بالمخدرات؛ الجريمة الالكترونية؛ الإرهاب؛ حقوق الإنسان؛ الفساد...الخ؛
- الممارسات المهنية: مهام النائب العام، العدالة المدنية والتجارية، الوساطة والصلح...الخ

مجالات التدخل

- عرض خدمات ضمن اطار تعاقدي؛
- مشاريع ثنائية الطرف؛
- مناقصات و تقديم اقتراحات أو شراكات توأمة من خلال اسهامات تمويلية متعددة الأطراف ولاسيما من قبل منظمات دولية؛
- شبكات التدريب القضائي: الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي (REFJ)، الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي(REAFJ)، المنظمة الدولية للتدريب القضائي (IOJT)، البرنامج الأوروبي للتدريب ولحقوق الانسان لمهنيي القانون (HELP)

دليل التدريب ٢٠٢٣

مقاربة بين مهنية معزَّزة

تسمح الصيغ التدريبية المتوفّرة والمقترحة بتعزيز تبادل الممارسات والخبرات المهنية بين جلّ الفاعلين في مجال القضاء (المحامون وكتاب العدل وأمناء الضبط وما إلى ذلك) وأيضاً مع أعوان الشرطة و الدرك و أعوان إدارة السجون و خدمات الحماية القضائية للشباب ... اذ يُثري تبادل الخبرات بين المهن وجهات النظر المتقاطعة والرؤى من حول الممارسات المهنية ذات الصلة، ما يؤدي الى فهم أفضل للتحديات التي قد تواجهها كلّ جهة على حدة.

دورات تدريبية تخصُّصية

تُنظِّم المدرسة ثلاث دوراتٍ تدريبية تخصصية:

- **دورة تخصصية في القضاء الجنائي**
تستهدف هذه السلسلة التدريبية القضاة ووكلاء النيابات الراغبين في تطوير مهاراتٍ اضافيّة لاسيما لمعالجة القضايا الشائكة أو في حال الحاجة الى اللجوء لخطط واستراتيجيات تحقيقية معيّنة أو الراغبين في تطوير المهارات المتصلة بالتحكّم في أدوات التعاون التي يُوفّرها التقاضي الجنائي.
- **دورة تخصصية في القضاء المدني**
تسمح للمشاركين الاستفادة من تدريبٍ رفيع المستوى من خلال تناولهم لفروعٍ أساسيّةٍ من القانون المدني وذلك بالعمل من حول مستجدات القانون الفرنسيّ والقانون الدوليّ والقانون المقارن من جهة؛ واجراء مقاربةٍ عمليّة اعتماداً على حالاتٍ تطبيقيّة على غرار ما تقترحه دورة "التحكيم الدولي" الجديدة لطبعة ٢٠٢٣.
- **دورة الدراسات القضائية الأوروبية (CEJUE)**
أطلقت هذه الدورة عام ٢٠٢٢ بمناسبة رئاسة فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي بغية التشديد على مدى اهتمام وانخراط المدرسة الفرنسية للقضاء في المسار التدريبي الأوروبي. وتهدف السلسلة التدريبية التي تستند الى تبادل للخبرات رفيع المستوى وزيارات دراسية تستهدف مواقع استراتيجية من فضاء القضائي الأوروبي، ناهيك عن تحفيز نشأة مجتمع قضائي يحظى بالامتياز في اطار الممارسات القضائية الأوروبية التدريبية.

عروضٌ تتكيف مع الاحتياجات

رغبة منه في الاستفادة من الخبرة المكتسبة في اطار تكييف وتطوير المحتويات التعليمية عبر الإنترنت، يقترح القسم الدولي مجموعة من الدورات يمكن الوصول إليها عن بُعد وفقا للاحتياجات التدريبية.

ستجدون هذه الاشارات الصورية لدى تصفُّحكم لهذا الدليل:

الدورات التدريبية الحضورية والدورات الرقمية عن بعد والزيارات الدراسية عند الطلب

باختصار

دورات تدريبية أو زيارات دراسية يتمّ اعدادها عند الطلب وفقاً للاحتياجات المحدّدة مسبقاً في فرنسا سواء في فرنسا أو بالبلد الملتمس. فضلاً عن دورات تدريبية رقمية يمكن تنظيمها عن بعد من خلال وسائل تعليمية رقمية مخصّصة.

السياق

تقترح المدرسة الوطنية للقضاء دورات تدريبية بتواريخ محددة ومواضيع متنوعة. يمكنكم ايجاد المعلومات الخاصة بتلك الدورات مفصّلةً بالصفحات الموالية. ويبقى القسم الدولي تحت تصرفكم بغية إعداد دورات تدريبية تتوافق واحتياجاتكم التدريبية ووفقاً للمواضيع المتاحة يتمّ تنظيمها في فرنسا أو بالخارج. كما يمكننا توفير خدمة الترجمة الفورية لكم. وفضلا عن ذلك، فانّ المدرسة الوطنية للقضاء تعمل على تطوير برامج ودورات تدريبية رقمية تُتابع عن بعد، لدى الطلب، من خلال اللجوء الى منهج تعليمي مناسب للتدريس عن بعد.

أمثلة عن الندوات والزيارات الدراسية المنظّمة خلال السنة ٢٠٢٢

- ندوة ثنائية فرنسية يابانية حول العنف المنزلي ؛
- دورة تدريبية إلكترونية حول المحاكمة العادلة لفائدة مجموعة من القضاة ووكلاء نيابات من دولة السودان؛
- تدريب مخصص حول الجرائم الإلكترونية لفائدة مجموعة من وكلاء النيابة من مكتب المدعي العام لدولة قطر؛
- دورة تدريبية حول العدالة البيئية لطلبة قضاة ووكلاء نيابات من معهد الدراسات القضائية في لبنان بيروت؛
- أنشطة تمّ تطويرها بموجب الاتفاقات الإطارية أو برامج الدعم:

  - بعثة دعم وتعزيز المهارات لفائدة المدرسة الوطنية للقضاء وكتاب الضبط لدولة المدغشقر؛

  - دعم قطاع العدالة في الجزائر.

على مدار السنة

نوع الدورة
دورات تدريبية أو زيارات دراسية عند الطلب في صيغة حضورية أو عن بعد.

المكان
في فرنسا أو بالبلد الملتمس

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

التكلفة
التسعير لدى الطلب

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

دورة تدريب المدرّبين

من ١٩ الى ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ١٢ مايو/ أيار ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب الناطقين بالفرنسية.

الجمهور المستهدف
تستهدف هذه الدورة المسؤولين والمشرفين على التدريب والمدربين المشتغلين بصفة دائمة والعاملين بالمعاهد التدريبية القضائية ويُشترط فيهم **ايجاد اللغة الفرنسية**.

ملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء مقر بوردو / باريس

التكلفة
٢٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تركز هذه الدورات التدريبية على تقنيات تصميم المحتويات التعليمية وتنفيذ برامج التدريب وتسيير التدريب الداخلي وإعداد عمليات التقييم ومتابعة المتدرِّبين.

السياق

لطالما أدركت الدول أنّ جودة العدالة مشروطةٌ بتدريب متميّز لأعوان السلك القضائي، ولذلك لجأ العديد منها إلى إنشاء وتطوير معاهد متخصصة في التدريب القضائي حيث يتمّ تكوين أعضاء السلك القضائي لتأدية مهامهم من خلال دورات تدريبية أساسية ومستمرة تستهدف القضاة ووكلاء النيابات وأحياناً غيرهم من المهنيين القضائيين .

ولذلك فانّ عمليّة التأهيل المهني للتدريب تفترض متابعة منهجية تعليمية معينة. تهدف دورة "تدريب المدربين" إلى تمكين الموظفين (أعضاء السلطات القضائية أو غيرهم من المدرِّبين) المُشرفين على التدريب القضائي، بتفعيل قدراتهم في مجال تصميم المحتويات التعليمية وتنفيذ البرامج والمواد التدريبية وتنشيط الدورات وتقييم النتائج التي قد تتطلب إعادة ضبطٍ للمحتويات واعداد العمل التقييمي لنتائج الدورات المُحصَّلة فضلا عن متابعة المتدرِّبين.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

انطلاقا من خبرة المدرسة الوطنية للقضاء المكتسبة منذ تأسيسها، يتمّ من خلال دورات التدريب الخاصة بالمدربين التي تُنظَّم على مدار أسبوعين كاملين والتي يشرف على كل واحدة منها متدخل خارجي مختص في الهندسة التربوية وأساتذة بالمدرسة الوطنية للقضاء متخصصين في تعليم الكبار، التطرّق إلى المواضيع التالية:

- الجوانب التنظيمية لمعهد تدريب قضائي؛
- منهجية التدريب النظري للكبار؛
- خصوصيات التدريب القضائي؛
- تحديد أهداف التدريب؛
- تصميم البرامج التعليمية؛
- تنشيط الدورات التدريبية؛
- اختيار المناهج؛
- تصميم الوسائل التربوية.

ولضمان التفاعل خلال دورة التدريب يقوم المشاركون بتقديم عروضٍ عن معاهدهم التدريبية، كما يرسلون للمدرسة الوطنية للقضاء قبل وصولهم إلى فرنسا النصوص القانونية الأساسية الخاصة بمعاهدهم وبرامجهم التدريبة والحالات العملية واستمارات التقييم وجميع الوثائق والمستندات الضرورية كي يتسنى لباقي المشاركين فهم الأهداف التدريبية المتوخاة من كلّ معهد قضائي والصعوبات التي يمكن أن يواجهها مختلف المعاهد، حتى يتسنى لمجموع المشاركين ايجاد أفضل وأنسب الحلول رفقة المدرّبين.

تنظيم معهد تدريب قضائي

باختصار

دورة مخصصة لاكتشاف واكتساب المعارف المتصلة بالتحديات المؤسساتية وهيكلة وتنظيم سيرورة وعمل المنظومة التدريبية القضائية.

السياق

ما فتئت المدرسة الوطنية للقضاء ومنذ أزيد من ستين سنة تُكيِّف منهجيتها التعليمية والمحتويات التدريبية التي تقترحها للقضاة ووكلاء النيابات مع على التي يشهدها سلك القضاء والعدالة وعلىالمجتمع على حد سواء. اذ تؤثّر تلك التطورات على المدرسة في حدّ ذاتها، في هيكلها وتنظيمها ولوجستيتها والمشتغلين بها ومواردها والتصميم التنظيمي والعلمي الخاص بنشاطها التعليمي.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

يكتشف المشاركون في هذه الدورة المدرسة الوطنية للقضاء كمؤسسة عمومية للتعليم متخصِّصة وعلى تدريب القضاة ووكلاء النيابات من خلال كلتا منظومتيها التعليمية والإدارية.

كما يتم التطرق الى جلّ جوانب المنظومة جملة وتفصيلا:

- تنظيم وسير عمل مختلف أقسام المدرسة؛
- هندسة التوجيه: من خلال التطرّق الى آليات المتابعة الداخلية والخارجية وادارة المدرسة واستراتيجية عمل معهد التدريب القضائي واعداد وتنفيذ الميزانية والموارد البشرية ومصلحة الخدمات الالكترونية؛
- هندسة التدريب: تحليل المقتضيات والاحتياجات التدريبية، تحديد الأهداف التدريبية المتوخاة، اعداد البرامج التدريبية،التدريب الرقمي.

وسيتمكّن المشاركون بهذه الدورة من لقاء أعوان إدارة المدرسة الوطنية للقضاء والمدرِّبين والمشرفين على تصميم واعداد الدورات التدريبية الأساسية والمستمرة.

من ٠٣ الى ٠٧ يوليوز / تموز ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٢٠ مايو / أيار ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
تستهدف هذه الدورة التدريبية المسؤولين الشاغلين لمناصب سامية أو أساتذة المعاهد التدريبية القضائية أو أعضاء السلطات القضائية -قضاة كانوا أم وكلاء نيابة- أو أصحاب المناصب العمومية السامية أو صناع القرارات بالبلدان الملتمِسة في مجال التدريب القضائي.

ملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة
الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء مقر بوردو / باريس

التكلفة
١٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)٥٦,٩٠,٨٨,٤١,٤٤

دورات الدراسات القضائية الأوروبية (CEJUE)

باختصار

دورة تدريبية تجمع بين جمهور مختلط من القضاة والمحامين الفرنسيين والأوروبيين حول القضايا الرئيسية التي تشغل العدالة الأوروبية من خلال منظورٍ تدريبيّ وتفاعليّ ناتجٍ عن التداخل المهني.

السياق

لقد كانت مناسبة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي (PFUE) فرصة لإطلاق دورة تخصصية جديدة من اعداد الادارة الفرعية للقسم الدولي والتدريب المستمر حول أوروبا. تستهدف الدورة جمهورًا متعدد التخصصات من القضاة والمحامين الفرنسيين والأوروبيين بغية تمكينهم، من خلال وحدات تعليمية متعددة، من الالمام بمجموع القضايا الأوروبية والقانون الموضوعي وأدوات التعاون فضلاً عن "ردود الفعل الأوروبية" (اللجوء إلى المعايير الأوروبية، اللجوء إلى التعاون الأوروبي، المسائل المُحالة لمحكمة العدل للاتحاد الأوروبي). من خلال تطوير القدرات التحليلية النقدية لدى المتدربين ازاء الإنتاج المعياري الأوروبي، تطمح هذه الدورة الى الاسهام في بناء مجتمعٍ قضائيٍ متميزٍ على ساحة الممارسات القضائية وتشييد مجموعة ذات نفوذ من صنع فرنسيٍّ.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تتمحور هذه الدورة من حول ٩ وحداتٍ تدريبية، يُنظَّم معضمها بباريس مع امكانية التنقّل خلال ٣ وحداتٍ على الأقلّ الى مدن أوروبية ومقرات هيئات سياسية وقضائية سامية: لوكسومبوغ وسترازبورغ وبروكسل ولاهاي وفينا...الخ

- سيسمح النهج التعليمي المسلوك من التوفير للمشاركين مداخلات يتمّ من خلالها التعريف بالهيئات ويكون ذلك لاسيما من خلال عمل تحضيريّ وتوثيقيّ بحثيّ مسبق في شكل مجموعات عمل مختلطةمع تحديد صيغة المحاضرات قدر الامكان؛
- أوقات مخصّصة للنقاش وتبادل الحوار بين المُتدرِّبين من تنظيم متتطوِّعين بشأن المواضيع الرئيسية؛
- عمل جماعي طوال فترة التدريب، من خلال التطرّق الى مسائل وقضايا تُقدَّم لدى بداية الدورة، ليعمل عليها المتدرّبون طيلة فترة التدريب ويُسلِّمون أعمالهم لدى نهاية الدورة ؛
- أعمالٌ تطبيقية انطلاقاً من حالاتٍ مجسَّدة؛
- لقاءات تطبيقية في كنف الهيئات وتوفير فرص التدريب العملي بين الوحدات الدراسية.

من يناير / كانون الثاني الى غاية ديسمبر / كانون الأول٢٠٢٣

التسجيل: يرجى الاتصال بنا.

- الوحدة ١: من ٢٣ الى ٠١/٢٤ - تحديات ورهانات البنية الأوروبية
- الوحدة ٢: من ٢٠ الى ٠٢/٢١ - عمل المنظومات الأوروبية
- الوحدة ٣: من ٢٧ الى ٠٣/٢٨ - زيارات الى مدينتي اللكسومبورغ واسترازبورغ
- الوحدة ٤: من ٢٢ الى ٠٥/٢٣ - العدالة والشؤون الداخلية
- الوحدة ٥: من ٠٣ الى ٠٧/٤ - الحقوق الأساسية و سيادة القانون
- الوحدة ٦: من ٠٤ الى ٠٩/٠٥ - قانون التجارة، القانون المدني
- الوحدة ٧: من ٢٣ الى ١٠/٢٤ - زيارة الى فينا
- الوحدة ٨: من ٢٠ الى ١١/٢١ - زيارات الى مدينتي بروكسل ولاهاي
- الوحدة ٩: من ١١ الى ١٢/١٢ - التعاون الأوروبي ومكافحة المجموعات الاجرامية

نوع الدورة

دورة تدريبية تشمل قضاة ووكلاء نيابات ومحامون فرنسيين وأوروبيين.

الجمهور المستهدف

لأغراضٍ تعليمية ومنهجية ينحصر عدد المشاركين بكلّ دفعة على ٦٠ مشاركٍ. تتوجّه هذه السلسلة التدريبية للقضاة ووكلاء النيابات الفرنسيين والأوروبيين وكذا المحامون الفرنسيون والأوروبيون.

ملاحظات

القبول بهذه الدورة مشروطٌ باجراء انتقائي من أجل تمثيل كلّ الجهات.
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

الفرنسية والانجليزية بالتناوب.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.
يُرتقب التنقل داخل أوروبا.

التكلفة

تُحتسب تكاليف القضاة ووكلاء النيابات الفرنسيين من رصيد التدريب المستمر أمّا التكاليف الخاصّة بتدريب الزملاء الأوروبيين فتتكفّل بدفعها الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

JUSLINGUA
اكتشاف منظومة القضاء الفرنسي عن بعد

على مدار السنة

نوع الدورة
دورة تدريبية رقمية-عن بعد-

الجمهور المستهدف
دورة تدريبية رقمية مفتوحة فور التسجيل لأعضاء السلطات القضائية والقضاة ووكلاء النيابات المستقبليين وموظفو السفارات والمعاهد الفرنسية المتواجدة بالخارج.

اللغات
فرنسي وانجليزي.

المكان
دورة رقمية عن بعد يمكن الوصول اليها عبر المنصة التعليمية للمدرسة الفرنسية للقضاء باستعمال معلومات الدخول (e-formation.enm.justice.fr).

التكلفة
مجانا

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

توفّر المدرسة الوطنية للقضاء هذه الدورة التدريبية مجانا لكلّ من يرغب في اكتشاف النظام القضائي الفرنسي فضلاً عن تحسين ممارسته للغتين الفرنسية والانجليزية. كما بامكان المتعلّمين متابعة ٣ دورات أخرى باللغة الانجليزية والتي تتطرق كذلك الى أنظمة قضائية غير الفرنسي ولاسيما البولندي والهولندي والاسباني(متوفّرة أيضا باللغة الاسبانية).

السياق

يسمح هذا الجهاز التدريبي لأعضاء السلطات القضائية الأجانب الناطقين باحدى اللغتين سواء الفرنسية أو الانجليزية بمايلي:

- تطوير مهاراتهم اللغوية في احدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية؛
- اكتساب مستوى علميّ أوّلي بالنظام القضائي الفرنسي بغية التأهُّل لمتابعة غيرها من الدورات التدريبية التي يقترحها القسم الدولي؛
- التعوّد على استعمال معجمية مصطلحات قضائية وقانونية مشتركة؛

ويتجزّأ هذا المسار التدريبي الى ثلاثة أجزاء:

- وحدة تدريبية رقمية عبر الانترنت؛
- تمرينات وامتحانات للفهم الشفهي تسمح للمتدرِّب من تحقيق تقييمه الذاتي
- معجم للمصطلحات مرفق بمجموعة تمرينات.

يمكن للمشاركين متابعة تعاليم هذه الدورة حيثما وُجدوا في مكان يكون الانترنت فيه متوفرا. ولدى نهاية الدورة يصبح المتدرِّب:

- مُلِمّاً بالنظام القضائي الفرنسي موضوع الدورة؛
- قادراً على استعمال المصطلحات القضائية باحدى اللغة الفرنسية أو الانجليزية وبشكلٍ صحيحٍ؛
- قد حسّن مستوى فهمه للغة الشفهية وكذا المواضيع القضائية سواء باللغة الفرنسية أو الانجليزية.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

وتستهدف هذه الدورة التدريبية الرقمية التي تدوم ٤ ساعات القضاة ووكلاء النيابات الراغبين في اكتشاف نظامنا القضائي أو التحضير مسبقا لدورة حضورية لاسيما من خلال تحسين مستواهم اللغوي في احدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية. كما أنّ هذه الدورة مفتوحة أيضا للسفارات والمعاهد الفرنسية المتواجدة بالخارج حيث بامكانهم الاطلاع على جلّ محتوياتها واستعمالها بحرية.

استكشاف العدالة الفرنسية

من ٠٩ الى ١٦ مايو / أيار ٢٠٢٣

التسجيل: قبل ٣١ مارس / آذار ٢٠٢٣
دورة تدريبية مدة ٤ أيام متبوعة بدورة عملية بجهة قضائية تدوم يومين اثنين (١٥-١٦ مايو / أيار٢٠٢٣)

نوع الدورة

دورة تدريبية مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب

الجمهور المستهدف

تخص هذه الدورة التدريبية القضاة وأعضاء النيابة العامة الراغبين في التعرّف على كيفيّة سير العدالة الفرنسية.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

فرنسي وانجليزي طيلة الدورة.
فرنسي خلال التدريب العملي بالجهة القضائية.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا
دورة تدريب عملي بجهة قضائية فرنسية

التكلفة

٨٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

دورة تسمح بالاطلاع على المبادئ الكبرى المؤسِّسة للعدالة الفرنسية.

السياق

تأسّس النظام القضائي الفرنسي، الذي يعدّ ثمرة تاريخ طويل ومعقّد، على مبادئ تضمن احترام الحريات الأساسية على غرار مبدأ المساواة أمام القانون وعدم الحياد والاستقلالية. وقد تمكّنت المنظومة القضائية الفرنسية ومؤسساتها من خلال تركيزها على تلك المبادئ التكيف مع التطورات المجتمعية لضمان عدالة أكثر حماية وفي متناول الجميع، قريبة من المواطن وأكثر حداثة.

وتسمح هذه الدورة التدريبية للمشاركين بالتعرف والتعمّق في نظام سير المنظومة القضائية الفرنسية وكذا تاريخها ومراحل تطورها. كما تعدّ الخطوة الأولى لإرساء قواعد الثقة المتبادلة بين الدول واقامة تعاون دولي ناجح.

وتُتمَّم الدورة بدورة عملية بجهة قضائية تدوم يومان اثنان تهدف الى ادماج أعضاء السلطات القضائية الأجانب بالنظام القضائي الفرنسي.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تخص هذه الدورة التدريبية القضاة وأعضاء النيابة العامة الراغبين في التعرّف على كيفيّة سير العدالة الفرنسية التي قد يُضطَرون للتعامل معها. تسمح بتبادول الحوار والآراء بشأن المبادئ الكبرى التي تأسّست عليها العدالة الفرنسية.

الاندماج بدورة التدريب الأساسي

باختصار

انغماس القضاة ووكلاء النيابات المتدرّبين بدورات التدريب الأساسي بالمدرسة (لمدة ٦ أشهر) ثم بدورة تدريبية عمليّة بجهة قضائية (لمدة ٥ أشهر) تُمكِّن هذه الدورة الطويلة المدى المشاركين من اكتساب المهارات المهنية واحسان الأداء والتصرف متجاوزة بذلك المعارف النظرية المحضة المكتسبة خلال الدراسات الجامعية.

السياق

لطالما اقترحت المدرسة الوطنية للقضاء ومنذ بداية مسارها التدريبي الدولي من خلال "القسم الدولي"، على القضاة المتمرسين أو المستقبليين الأجانب متابعة دورات التدريب الأساسي في فرنسا. ومنذ عام ٢٠٠٦، قامت هذه الأخيرة بدمج قضاة متدربين ومتمرسين أجانب ضمن دورات القضاة المستقبليين المتدرّبين الفرنسيين. وباستثناء الدورات العملية الخارجية غير الملزمين بها، يُتابع المتدرّبون الأجانب كلّ مراحل دورة التدريب الأساسي: من الدراسة ببوردو الى التدريب العملي بالجهات القضائية مروراً بالدورات العملية الخارجية لدى شركاء العدالة الفرنسية. وفي حال نجاح المتدرب، يتم المصادقة على مرحلته الدراسية في إطار هذه الدورة حيث تُمنح له شهادة لتتويج نجاحه.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تسمح فترة الدراسة المنظَّمة في بوردو باكتساب المهارات الأساسية (صياغة القرارات والأحكام وعقد جلسات الاستماع والمقابلات القضائية وما إلى ذلك) والمهارات الفنية (علم النفس واللغات وعلوم الكمبيوتر)، بفضل دورات تدريبية تتمحور حول دراسات موجهة أو ورش عمل أو تمرينات المحاكاة الصورية أو باللجوء للمحاضرات. ويسمح التدريب بالجهة القضائية، الذي يدوم ٥ أشهر، للقضاة المتدربين، العمل والتعامل مع جميع القضاة المتخصصين (قاضي التحقيق وقاضي تطبيق العقوبات وما إلى ذلك) فضلا عن وكلاء النيابة. وكما بإمكان المتدرِّب، تحت اشراف القاضي المشرف على التدريب، العمل مع مكتب محاماة أو مكتب محضر قضائي أو القيام بزيارات الى مؤسسات شريكة للعدالة. ويخضع القبول بالدورة لاختبار مسبق يتمّ تنظيمه على مستوى السفارات. يشمل هذا الاختبار امتحانا كتابيًا حول موضوع عام يتعلق بأداء العدالة ومكانتها في المجتمع (يُختار موضوع الاختبار من قبل المدرسة الوطنية للقضاء). كما تُنظَّم مقابلة شفهية مع ممثل قطاع التعاون أو السفارة الفرنسية، من أجل تقييم دافع المرشح للمشاركة بالدورة وان كان من بلد غير فرانكوفوني فتقييم مستواه في اللغة الفرنسية.

من يونيو / حزيران ٢٠٢٣ الى يونيو / حزيران ٢٠٢٤

التسجيل: قبل ٢٧ مارس٢٠٢٢ / آذار ٢٠٢٣

نوع الدورة

تدريب أساسي مشترك مع القضاة المتدربين الفرنسيين

الجمهور المستهدف

لأسباب تعليمية ومنهجية فان عدد الأماكن المتوفّرة خلال كلّ دفعة محدود.
تستهدف هذه الدورة أعضاء السلطات القضائية المستقبليين **(المتدربين بمراكز تدريب القضاة أو وكلاء النيابات) ورجال القضاء حديثي التعيين** المتحصلين على شهادة تخرّج في القانون أو شهادة معادلة **والمتقنين للغة الفرنسية.**

ملاحظات

انّ القبول بهذه الدورة مشروط باختبار مسبق للتأكد من المستوى القانوني للمترشح وتمكنه من اللغة الفرنسية.
يُشترط احالة كل الطلبات المستهدفة لهذه الدورة الى السفارة الفرنسية ببلد إقامة المُترشِّح. لا يمكن تسليم الطلبات بشكلٍ مباشر من دون التماس السفارة الفرنسية.
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

الفرنسية حصريا (المستوى ب٢ مطلوب).

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء
١٠شارع الإخوة بونيه
٣٣٠٠٠ بوردو- فرنسا من شهر يونيو / حزيران ٢٠٢٣ الى فبراير / شباط ٢٠٢٤ وبجهة قضائية فرنسية للتدريب العملي من فبراير / شباط الى يونيو / حزيران ٢٠٢٤

التكلفة

٦٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
لا تتحمّل المدرسة الفرنسية للقضاء تكاليف الاقامة في فرنسا خلال الدورة.

احضار عباءة القضاة ضروري. يكلّف شراؤها في فرنسا ٦٠٠ يورو.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

التحقيق الاقتصادي والمالي

من ١٨ الى ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات الأجانب وأعوان التحقيق (أعوان الشرطة والدرك).

ملاحظات
هذه الدورة مفتوحة بشكلٍ أوّلي لوكلاء النيابات وقضاة التحقيق والحكم المتخصصين في النزاعات الاقتصادية والمالية، كما تستهدف المحققين (أعوان الشرطة والدرك) أو غيرهم من الأعوان الاداريين من مؤسسات الدولة المختصون في المجال.
يمكن أن تُكمّل هذه الدورة بدورة "الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه وردعه"

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي..

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تتطرق هذه الدورة للتحقيق في المجال الجنائي في اطار مكافحة الجنوح الاقتصادي والمالي فضلا عن المناهج والاستراتيجيات المتخذة للتحري والتحقيق في القضايا الشائكة. تقوم الدورة التدريبية على تبادل الخبرات المتعدد التخصصات بين المهنيين والمستجدات القانونية والممارسات المستحدثة في المجال بغية تكثيف ردع وكافحة الجنوح في الاقتصادي والمالي.

السياق

فرضت حالات تحرّر رؤوس الأموال والعلاقات الشائكة القائمة بين الفاعلين الاقتصاديين وتدويل الجريمة المنظمة، لاسيما في مجال الأعمال، على السلطات السياسية والقضائية ايجاد آلياتٍ وأدواتٍ قانونية بغية التصدي لهذه الظواهر التي باتت تنخر الاقتصادات. وحيث اضطُرّ القضاة وأعضاء النيابات العامة ومصالح التحقيق الى التفكير في ايجاد آليات مبتكرة قصد التصدي بفاعلية لهذا النوع المتميز من الإجرام.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

ستسمح هذه الدورة للمشاركين بتبادل النقاش حول الممارسات والمعارف التقنية والأدوات المتاحة للقضاة ووكلاء النيابات والمحققين لمكافحة الجرائم المالية وغسيل الأموال والفساد. وسيتطرق أكبر الخبراء الفرنسيين في مكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية خلال هذه الدورة المواضيع العملية التالية:

- التفكير حول منهج التحقيق الجنائي في قضايا الجنوح الاقتصادي والمالي؛
- مميزات وخصائص تقنيات التحقيق الخاصة؛
- المعالجة القضائية للمخالفات الاقتصادية والمالية: الكشف عنها والسياسة الجنائية في مجال الاجرام المالي، مرحلة التحقيق؛ العدالة التفاوضية (الاعتراف بالذنب؛ الاتفاقيات التعاقدية؛ الحلول البديلة للملاحقة القضائية)
- دور أعضات السلطة القضائية والمساعدين الأخصائيين وأعوان العدالة والخبراء والمؤسسات العمومية الى جانب القضاء والأوضاع الراهنة لاسيما في مجال التحقيق الجنائي بشأن الاجرام الاقتصادي والمالي حيث يتم التطرق الى:
- حجز ومصادرة أصول الاجرام المالي؛ الرهانات الجديدة (الكشف عن الأصول والوصول اليها ؛ الكشف عن الأصول المشفرة والوصول اليها)
- التعاون الدولي في مجال الاجرام الاقتصادي. تهدف الدورة التدريبية الى الجمع بين القضاة ووكلاء النيابات من تخصصات مختلفة بغية تبادل الحوار والتجارب لاكتساب مهارات جديدة من خلال ورشات عمل نظرية وتطبيقية.

المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف

من ٢٥ الى ٣٠ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
أعضاء السلطات القضائية الأجانب وأعوان التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم من الأعضاء الاداريين للدولة المتخصِّصون في مجال مكافحة الارهاب

ملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تحليل الإشكاليات والحلول القانونية وتقديم المؤسسات المعنية وتطور وسائل التحقيق والملاحقة القضائية مع احترام الحقوق الأساسية: تبادل للخبرات بين المهنيين المكلفين بمكافحة الارهاب.

السياق

لقد بات خطر الإرهاب في مركز الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والقضائية لبلداننا. فبمسايرتها للعولمة وتفاقمها، أصبحت هذه الآفة الدولية تشكل أكثر من أي وقت مضى مصدرا إضافي للمخاوف وللصعوبات التي تواجهها المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة الوقاية منها وردعها . وعلى غرار باقي الدول فإن السلطات القضائية الفرنسية تولي اهتماماً كبيراً لهذه الظاهرة. فقد اضطُرَّ القضاء الفرنسي منذ أواسط الثمانينيات الى تنظيم عمله لمواجهة التحديات التي تطرحها ظاهرة الإرهاب، كما حرص على تطوير أجهزته لمكافحتها.

يتمّ من خلال هذا المنتدى تحليل المعايير المتصلة بتجريم التصرفات الارهابية وتحديد ماهيتها وإدماج العامل الاستخباراتي في الإجراءات القضائية والتطرق الى مختلف التنظيمات القضائية لمختلف الدول بشكلٍ عامٍّ قصد تعزيز مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب. كما تتطرّق الدورة الى الفنيات والتقنيات المعتمدة والتي تمّ ايجادها سواء على المستوى الوطني أو في اطار أوسعٍ ولاسيما على مستوى الصكوك الدولية ذات الصلة .

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تهدف هذه الدورة التدريبية التطبيقية بشكلٍ أولويٍّ إلى وصف وتحليل الظواهر الحالية للتطرف وللخطر الإرهابي، ليتمّ خلال مرحلة لاحقة عرض ومناقشة سبل معالجتها قضائيّاً على كلا المستويين الوطني والدولي، ضمن مختلف مراحل التحقيق، وإجراءات المحاكمة وتنفيذ العقوبات. كما تُستَعرض من خلال المحاضرات والموائد المستديرة التجارب الملموسة حول هذه المواضيع، لا سيّما الوصف العملي لتفعيل الكفاءات العاملة في هذا الصدد، من خلال مداخلات باحثين جامعيين وفاعلين محليين ودوليين في مجال مكافحة الإرهاب.

الجريمة المنظمة والتعاون القضائي

من ٠٢ الى ٠٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣

التسجيل: قبل ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣

نوع الدورة

دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف

أعضاء السلطات القضائية الأجانب وأعوان التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم منالأعضاء الاداريين للدولة المتخصِّصون في مجال الجريمة المُنظَّمة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.

اللغة

فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

عرض وسائل التعاون الجنائي ومكافحة المنظمات الاجرامية من زاوية قانونية وعملية وتطبيقية. تُركّز الدورة على تبادل الخبرات والممارسات بين مهنيين من مجالات مختلفة.

السياق

على غرار مكافحة الإرهاب، تستدعي مكافحة الجريمة المنظمة رداً مناسباً يكون متوافقاً مع المستوى الاجرامي والوسائل التي تستعملها المجموعات الإجرامية، التي لا تشكّل الحدود لها عائقاً لتنفيذ أعمالها، بل وعلى العكس قد تُبقي الحدود هذا النوع من الاجرام بعيداً عن الأنظار. واذ تهدّد نشاطات هذه العصابات الديمقراطيات بطريقة مباشرة، ويمس هذا التهديد دولة فرنسا على غرار دول أخرى. ولذا فقد اضطرّ القضاة وأعضاء النيابات العامة ومصالح التحقيق التكيّف مع هذا الواقع وتنظيم عملهم بغية محاباة الاستجابة القضائية للإجرام المنظم لاسيما بإنشاء الجهات القضائية الاقليمية المختصة (J.I.R.S). فضلاً عن انشاء جهةٍ وطنيّةٍ لمكافحة الجريمة المُنظَّمة (JUNALCO) و اللجوء المتزايد لإجراءات التحقيق في الممتلكات والتعاون الجنائي. يهدف هذا الملتقى إلى تبادل الحوار حول المعارف التقنية بين المتمرِّسين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

فسواء كان نظام البلد مدنيّاً أو مختلطاً أو اتهامياً أو نظام القانون العام المعروف بالكومن لو، فانّ القواعد الفنية المطروحة أثناء هذه الدورة من شأنها أن تسمح لكل مشارك بالاطلاع على التجربة الفرنسية المتصلة بالتهديد في مجال الجريمة المنظمة كهدفٍ عام، والتعرف على أحسن الحلول التي تقترحها بعض الدول الأجنبية.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

أُعدّت هذه الدورة في شكل ورشة تمرّس، وقد قمنا بتحديد عدد المشاركين قصد تمكينهم من الحوار وتبادل الآراء والخبرات. تتناول هذه الدورة التي يشرف عليها كبار المختصين الفرنسيين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، المواضيع التالية: حالات التهديد، تجريم التصرفات، مركزية المصالح المختصة في مكافحة الظاهرة واقليميتها، التعاون مع مصالح الاستخبارات، تقنيات التسلّل، التقنيات الصوتية، العمل مع المقربين من أصحاب الثقة... كما من شأنها التركيز على الاستراتيجية المالية والتعاون والشراكة بين فِرق التحقيق والتبادل التلقائي للمعلومات، فضلاً عن تقنيات التعاون الدولي الجنائي المتطوّرة قصد تفكيك شبكات المنظمات الإجرامية التي تنشط في مجالاتٍ مثل الاتجار الدولي بالمخدرات و الاتجار بين الدول الحدودية في السلاح أو الاتجار بالبشر.

التعاون القضائي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول ثالثة: كيف يمكن تحقيق ذلك؟

باختصار

عرض وسائل التعاون الجنائي ومكافحة المنظمات الاجرامية من زاوية قانونية وعملية وتطبيقية. تُركّز الدورة على تبادل الخبرات والممارسات بين مهنيين من مجالات مختلفة.

السياق

تستهدف هذه الدورة أساسا أعضاء السلطات القضائية المتواجدين خارج مجال الاتحاد الأوروبي والذين يتعاملون في مجال التعاون القضائي مع الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.

وبما أنّ الجريمة لا تخشى الحدود، فان الاستجابة الجنائية لها ينبغي ألا تُعرقل بسبب جهلٍ للأدوات أو الوسائل الموفَّرة لأعضاء السلطات القضائية والمحققين على سبيل المثال. فالاستجابة لالتماسات المتقاضين واحترام حقّ تطبيق العدالة والقانون، ولاسيما لما يتعلق الأمر بمكافحة المنظمات الاجرامية والارهابية المتفشية داخل أوروبا وخارجها، يقتضي التحكم في الآليات والصكوك الأوروبية المتوفرة لتحقيق ذلك والالمام بها.

تهدف هذه الدورة، القائمة على أساس تبادل الخبرات والآراء بين مهنيين من أفق جغرافية مختلفة، والذين قد يُضطرّوا للتعاون في المجال الجنائي مع دول ذات العضوية بالاتحاد الأوروبي، الى التعريف بالممارسات الحميدة وردود الأفعال المناسبة والتحفيز على اللجوء اليها بغية تحسين نوعية الاستجابات الجنائية في المجال، وذلك بالتطرّق الى جلّ المراحل بدايةً من مرحلة التبليغ ومرورا بالتحريات والتحقيق وحماية حقوق الضحايا والمتهمين الى غاية مرحلة الحكم وتنفيذ العقوبات بما في ذلك شطر التعويضات المادية والممتلكات، مهماً كان الاختصاص الإقليمي والمادي للقاضي الذي يُعنى بمسألة التعاون الجنائي الدولي ولاسيما التعاون الأوروبي.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تقترح هذه الدورة التدريبية تقديم الصكوك الجنائية ومناقشتها والعمل عليها، فضلا عن التعريف بآليات نقاط التواصل والهيئات المختصة في تسهيل إجراءات التعاون الجنائي وتحرير طلبات المساعدات الجنائية. قضاة التواصل ونقاط التواصل الوطنية والأوروبية والمنصات المخصصة (وحدة التعاون الجنائي للاتحاد الأوروبي- اليوروجوست –مكتب الشرطة الأوروبي اليوروبول، المنظمة الدولية للشرطة الانتربول، الوكالات المختصة في مصادرة وإدارة الأصول الاجرامية)، مصالح التحقيق المختصة، قضاة الجهات القضائية الأوروبية. يقدم هؤلاء الأخصائيون الأوروبيون مقاربة عملية محضة بغية تمكين المشاركين من استعمال آليات وأدوات التعاون القائمة.

من ٠٩ الى ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣

التسجيل: قبل ١ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٣

نوع الدورة

دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف

أعضاء السلطات القضائية الأجانب وأعوان التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم منالأعضاء الاداريين للدولة المتخصّصون في مجال الجريمة المُنظّمة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.
مع امكانية اقتراح دورة تكميلية من قبل المدرسة الإيطالية العليا للقضاء (مع تحديد الموقع).

اللغة

فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي..

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

الجريمة الالكترونية

باختصار

التوعية حول التحديات التي تطرحها جرائم الانترنت وأبعادها الدولية والتطورات التشريعية الأخيرة والتحقيقات الرقمية والمعالجة القضائية لهذا النوع من الجنوح.

السياق

لكونه عاملاً للتقدم في العديد من المجالات ولأنّه بات متواجداً في كلّ زمانٍ ومكانٍ، أصبحت شبكة الانترنت تشكّل فضاء من دون حدودٍ للجريمة الإلكترونية. وإذ تستهدف "التهديدات الالكترونية" في زماننا بما في ذلك شركات القطاع المصرفي والأفراد والدول. فالغرض من هذه الدورة التدريبية تمكين أعضاء السلطات القضائية وموظفي الشرطة القضائية على التقدم لدى معالجة إجراءاتهم وذلك من خلال إعطاء الأولوية للنُّهَج العملية طيلة كلّ المراحل (تحديد هويات الجناة والتعرّف عليهم، الوصول إلى البيانات، تدابير حماية الأدلة الرقمية وتفادي اختفائها، الخ ...).

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

وتقترح هذه الدورة التدريبية من خلال مُقاربةٍ متعددة ومتقاطعة التخصصات لخبراء فرنسيين في المجال السيبيراني وكذا من خلال عروضٍ نظرية و جلسات استرجاعٍ للخبرات المهنية والحالات التطبيقية بهدف:

- عرض حالة التهديد القائمة في مجال الجريمة الالكترونية ولاسيما وبالخصوص تلك المتصلة ببرامج الفدية والمواد الاباحية المتعلقة بالأطفال والشبكة المظلمة أو الدارك ويب؛
- عرض أجهزة التعاون الجنائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية والأدوات التي تسمح بتسهيل التعاون الدولي على مستوى خدمات الشرطة والقضاء؛
- عرض طرق سير وعمل العملات المشفرة والأجهزة المتوفِّرة بغية الكشف عنها ومصادرتها وادارتها؛
- عر وتقديم الأجهزة التي تُمكِّن عمليات التحليل في المجالات المفتوحة وجمع البيانات وانجاز التحريات والتحقيق بالمجالات المفتوحة على شبكة الانترنت.

من ٢٣ الى ٢٧ اكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣

التسجيل قبل: ١٥ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٣

نوع الدورة

دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف

القضاة ووكلاء النيابات الجانب والمحققّون (أعوان الشرطة او الدرك) ولكلّ المهن المتخصِّصة في مكافحة الجريمة الالكترونية.

الملاحظات:

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي.

امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة

١،٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr

الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه وردعه

باختصار

تقديم وسائل مكافحة الفساد والوقاية منه من زوايا قانونية وعملية. تُركّز الدورة على تبادل الخبرات والممارسات بين مهنيين من مجالات وأفق متعددة.

السياق

لا يوجد بلد في العالم بمنأى من مظاهر الفساد. كما تُشكِّل الظاهرة تهديد خطير على الديمقراطيات. اذ يحدث وأن تتخذ أبعادا قد تؤدي إلى عرقلة وخنق التنمية الاقتصادية وإحباط الجهود المبذولة الرامية إلى إقامة حوكمة رشيدة. فظاهرة الفساد آفة تؤدي في نهاية المطاف إلى انحطاط النسيج الاجتماعي وتشويه النظام الاقتصادي والبنى السياسية للدول.

تهدف هذه الدورة المستهدفة لأعضاء السلطات القضائية والموظفين الذين يعملون بادارت مكافحة الفساد والوقاية منها سواء لمعالجتها الادارية أو القضائية – أو غيرها من الادارات المختصة في شؤون مكافحة الفساد- الى توعية وتدريب هؤلاء المهنيين على الوقاية من هذه الظاهرة والعمل دوماً على ردعها.

كما تسمح هذه الدورة بوضع تحت تصرف المشاركين خبرة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) وكذا الأدوات التقنية والقانونية التي من شأنها الكشف عن هذا النوع من الممارسات وضبطها ومعالجتها.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

يجتمع خلال هذه الدورة خبراء وأخصائيون من مختلف القطاعات المعنية : الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) وممثلو شبكة السلطات للوقاية من الفساد (NCPA) وقضاة المالية ووكلاء النيابات ومحققون مختصون ومحامون وأساتذة جامعيّون و مجموعات حكومية مختصة في مكافحة الفساد (GRECO) وخدمات الاستخبارات المالية على غرار مصلحة معالجة الاستخبارات ومكافحة سبل التمويل المحظورة (TRACFIN) والموظفون السامون لدى وزارة العدل أو لدى وزارة المالية أوالخارجية وأصحاب المسؤوليات بالقطاع الخاص...الخ

ويشارك هؤلاء الفاعلون في هذه الدورة من خلال إلقاء محاضرات وتنظيم موائد مستديرة وتنشيط نقاشات بغية تبادل التجارب والممارسات ذات الصلة بالظاهرة ومعالجتها بهدف التوعية بالتحديات التي تطرحها آفة الفساد وتحسين الممارسات وآليات الوقاية منها سواء في فرنسا أو على المستوى الدولي.

من ١٣ الى ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٣

التسجيل قبل: ٢٩ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٣

بالشراكة مع

الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Liberté
Égalité
Fraternité

AFA
Agence Française Anticorruption

نوع الدورة

دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف

دورة مفتوحة للقضاة وأعضاء النيابات العامة ورجال الشرطة أو أعوان غير ذلك من ادارات الدولة المختصين في مجال مكافحة الفساد وغيرها من المخالفات التي تمسّ بالنزاهة.

الملاحظات:

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة
الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا..

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة

١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)٢٤,٨٨,٤١,٤٤,١

قيادة التحريات واجراءات التحقيق

من ١١ الى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ١١٣ مارس / آذار ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب الناطقين بالفرنسية.

الجمهور المستهدف
أعضاء السلطات القضائية والمحققين الأجانب

الملاحظات:
دورة تدريبية مدة ٤ أيام متبوعة بدورة عملية بجهة قضائية لمدة يومين اثنين من ١٧ الى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٣.
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
٨٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تقتضي مهام توجيه أو قيادة التحريات والتحقيقات في المجال الجنائي سواء من وكيل النيابة أو قاضي التحقيق الالمام والدراية الشاملة بالاطار القانوني والصلاحيات التي يخولها ذلك الاطار للمهنيين المعنيين، فضلا عن معرفة من هم الشركاء المتواجدين في الطليعة للتواصل معهم ولاسيما أقسام التحقيق، وكذا اتخاذ قرارات وخيارات معينة لاسيما فيما يتعلق بالتوجيه الجنائي للقضية والقدرة على تحديد الأولويات ومتابعة المسار الذي تسلكه القضايا طيلة الاجراءات.

السياق

ترمي هذه الدورة التدريبية الى توفير الأدوات التي تسمح لأعضاء السلطات القضائية اتخاذ أحسن خطط واستراتيجيات التحقيق، والتحكم في بيئة العمل ووسائل الاتصال والتواصل التي هم بحاجة اليها لأداء مهامهم وجعلهم يدركون حدودهم كي يتمكنوا من مواجهتها بشكل محكم.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

استعمال ملف قضية جنائية كأداة بيداغوجية للتدريب.

تمرينات عملية تسمح للمشاركين بالتموضع في اطار دوام جنائي من خلال التطرق الى تقارير التحقيق في الوقت الحقيقي و التدخل بمسرح الجريمة من خلال ورشات الواقع الافتراضي . يمكن للمشاركين زيارة مختبر للشرطة الفنية أو العلمية. تجنيد عدد من القضاة ووكلاء النيابات وجهات التحقيق وشركاء القضاء. كما يحضر رئيس محكمة جنايات للادلاء برأيه حول العناصر الأساسية التي تسمح لملف الصمود أمام ادعاءات الخصوم.

العنف في كنف الزوجية

من ٢٤ الى ٢٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ١٧ مارس / آذار ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات العامة والمحامون والأعوان الاجتماعيّون وجلّ المهنيّون الأجانب المعنيّون بموضوع الدورة.
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا).

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين من طرف الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي. .

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

نهجٌ متعدد التخصصات للتعمّق في موضوع العنف بين الزوجين والاستجابة القضائية المناسبة له من قبل العدالة المدنية أوالجنائية.

السياق

انّ ظاهرة العنف بين الزوجين لا تنحصر على مجتمعٍ معيّنٍ بل موجودة في جميع المجتمعات. كما أنّنا نجدها بالضرورة في الأنظمة القضائية التي غالباً ما يتوجّب عليها معالجة هذا النوع من العنف في مختلف النزاعات، المدنية منها والجنائية. وأمام هذه الظاهرة المنتشرة بكثرة، ينبغي على القضاة أن يتحلّوا بقاعدةِ ممارساتٍ مشتركة تُمكّنهم من الوصول الى منابع العنف وارتقاب الردود والاستجابات المنهجية التي يمكن ايجادها.

تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تقديم نظرةٍ شاملةٍ حول أعمال العنف المُرتكبة بحقِّ المرأة لاسيما في كنف الحياة الزوجية. وعليه سيُقدَّم من خلال هذه الدورة الجهاز القانونيّ الفرنسيّ المتّصل بالحماية من العنف المنزلي بما في ذلك أحدث مبادراته، كما تتناول هذه الدورة أيضا الآليات النفسية و / أو الاجتماعية المُؤسِّسة لظاهرة العنف تلك، والإطار المؤسسي والشراكات المختصة في رعاية الضحايا من النسوة، والسياسات الجنائية والخاصة بالجهات القضائية المختصة والممكن ايجادها. كما يتم التطرّق الى موضوع التعامل مع مرتكبي أعمال العنف ومكانة الأطفال في الموضوع.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

يُقدِّم من خلال هذه الدورة باحثون وقضاة ومحامون واطباء علم النفس أعمالهم وممارساتهم المبتكرة في المجال. كما تُتيح الخلفية المهنية المتنوعة للمشاركين التحاور بشكلٍ تفاعليٍّ ومُثمرٍ بعد الانتهاء من تقديم العروض.

من التحقيق الى الملاحقة القضائية: التحديات التي يطرحها القضاء الجنائي الدولي

جديد

باختصار

دورة تدريبية يتمّ من خلالها عرض وممارسة اجراءات التحقيق والملاحقة المتصلة بالاجرام الدولي الخطير والتطرق الى التحديات والرهانات التي تواجهها العدالة الجنائية الدولية.

السياق

تستند النزاعات الدولية الى مبادئ القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تطورت عبر زمن طويل والتي باتت الدول ملزمة بها . فسواء خص الأمر الجهات والمحاكم الدولية أو الوطنية منها، وكلما تعلق الأمر بالقضاء العالمي، تعيَّن عليها التعامل مع اجراءات التحقيق الخاصة. ففي سياق التحديات التي تطرحها من حيث مكوناتها الأجنبية أو صعوبة التجريم فان هذه القضايا تكاد تتطابق مع الاجرام المنظم والاجرام المالي وآفة الارهاب.

تهدف هذه الدورة التدريبية من خلال التطرق الى الجوانب القانونية والعملية الى توفير الأدوات الأساسية وعرض الرهانات والتحديات السياسية والدبلوماسية المتصلة بتلك الملاحقات.

تجند هذه الدورة متدخلين وطنيين وأجانب، كما تنظم من خلالها زيارة الى المعهد الوطني للبحوث الجنائية للدرك وحضور جلسة محاكمة جنايات في باريس في حالة وجود محاكمة متزامنة.

ويسمح هذا البرنامج التدريبي لكل من القضاة والمحققين الناطقين باللغة الفرنسية من:

- اكتساب المعارف النظرية والعملية المتصلة بالعدالة الجنائية الدولية
- تحديد الرهانات والتحديات القانونية والسياسية التي قد تطرحها قضية عدالة جنائية دولية
- ادارة محاكمة جنائية دولية بشكل محكم
- ادراك مكانة الضحايا في قضية جنائية دولية واجراءات جبر الضرر.

تتمحور هذه الدورة التدريبية الحضورية حول ٦ وحدات موضوعية:

١. عدالة وقانون قيد التشييد (سيادة القانون)

٢. التعامل مع التحديات التي قد تنبثق عن التعاون بين الدول ومخاطر التسييس

٣. تجاوز البعد الزمني والجغرافي لدى معالجة الملفات

٤. ادارة محاكمة "تاريخية" لقضية جنائية دولية

٥. ادارة الشهود وأدلة الاثبات

٦. كيف ولمن يتمّ جبر الضرر عندما يتعدَّد الضحايا ؟

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تستهدف هذه الدورة التدريبية الحضورية القضاة ووكلاء النيابات والمحققين الراغبين في استكشاف واكتساب رؤية شاملة حول التحديات النظرية والعملية التي قد يطرحها القضاء الجنائي الدولي.

من ٢٦ الى ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ١٩ مايو / أيار ٢٠٢٣.

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات الأجانب وأعوان التحقيق (أعوان الشرطة والدرك).

الملاحظات:
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

منازعات حقوق الملكية الفكرية: الأسس والممارسات

من ٢٢ الى ٢٦ مايو / أيار ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ١٤ أبريل / نيسان ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات وكتاب العدل والقانونيون الجانب.

الملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة
الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.

اللغات
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين من طرف الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تحتلّ العديد من قضايا الملكية الفكرية اليوم مركز الصدارة. فكيف التعامل معها؟ وكيف ينبغي التعامل مع النزاعات الجديدة التي تُعزى الى تطوُّر الرقمية والانترنت؟

السياق

تعد حماية الملكية الفكرية مكونًا مهمًا للفاعلين الاقتصاديين، قد تترتب عنها دعاوى قضائية متخصصة والتي لا تزال في تفاقم لاسيما في زمن الرقمية والتي لطالما باتت تؤدي الى نوع جديد من الانتهاكات للحقوق.

تقترح هذه الدورة التدريبية مدخلا للمبادئ الأساسية المتصلة بالملكية الفكرية (براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم والنماذج وحقوق المؤلف والحقوق المماثلة). كما تستهدف الدورة القضاة ووكلاء النيابات ذوو خبرة في المجال والراغبين في تحسين معارفهم في هذا المجال الفني الذي لا يزال في تطور مستمر، من خلال لمحة شاملة عن آخر مستجدات الفقه القضائي الفرنسي والأوروبي في مجال صحة الملكية والتزوير بالتركيز على خصائص ومميزات أدلة الاثبات وجبر الضرر.

كما تتطرق الدورة الى انتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي ترتكب عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الاختصاص القضائي الموحد الجديد لبراءات الاختراع وبراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الوحدوي، وهو حق ملكية صناعية جديد تطبقه الدول الأوروبية الأطراف بالاتفاقية ذات الصلة .

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تتيح هذه الدورة للمشاركين الاطلاع على آخر مستجدات الفقه القضائي والتنظيمي في مجال قانون الملكية الفكرية والصناعية والالمام بالمفاهيم الرئيسية عبر أمثلة واقعية وحالات تطبيقية وتبادل للحوار والخبرات بين المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، وبقدر الإمكان، ستتاح للمشاركين فرصة حضور جلسة مرافعة أمام الغرفة الثالثة لمحكمة باريس، بصفتها الجهة المختصة في البت في قضايا الملكية الفكرية.

القضاء الأسري الدولي

من ٣٠ مايو / أيار الى ٠٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٢١ أبريل / نيسان ٢٠٢٣.

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات العامة المحامون وكتّاب العدل القانونيون الأجانب.

الملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
٨٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

أدى التنقل الجغرافي للأزواج والأفراد إلى ظهور أنواع جديدة من النزاعات العابرة للحدود مع الحاجة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا. للاستجابة لهذه المواقف أنشأت الاتفاقيات الدولية واللوائح الأوروبية إطارًا للتعاون وأسس قانونية دولية محددة.

السياق

أدّى تدويل العلاقات الأسرية وتزايد التحرّكات العائليّة إلى انتشار القضايا العابرة للحدود و الحاجة الى توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً من الأفراد على غرار القصر منهم. وفي هذا الصدد فقد أبرمت اتفاقيات دولية ولوائح أوروبية عديدة بهدف توفير الحلول لذات المواقف من خلال تحديد قواعد الاختصاص وحالات تضارب القوانين وتداول القرارات والأحكام بين الدول. ومع ذلك قد يواجه الممارسين صعوبات لدى تطبيق تلك المعايير الدولية الخاص بالمنازعات الأسرية.

تهدف الدورة إلى تقديم المنهجية المعتمدة في التقاضي الأسري الدولي بغية التعريف بالاتفاقيات المعمول بها والأدوات التي يمكن استخدامها. كما تستعرض أطر للتعاون في شؤون الأسرة بما في ذلك دور السلطات المركزية والشبكات المختلفة. ويركز التدريب على منازعة محددة على غرار الاختطاف الدولي للأطفال والمنازعات العابرة للحدود ذات الصلة بمسؤولية الوالدين وانفصال الأزواج فضلا عن الحماية الدولية للقصر والبالغين المستضعفين. أخيرًا تشلط الدورة التدريبية الضوء على المراحل المستقبلية لبناء قانون الأسرة الدولي والتحديات التي يتوجب مواجهتها.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تتيح هذه الدورة للمشاركين اكتساب المهارات اللازمة للبت في المنازعات الأسرية الدولية أو اتخاذ تدابير حماية عابرة للحدود. يعزز المتدربون معارفهم من حول النصوص الدولية والأوروبية المطبقة واطارات التعاون. تتيح أوقات المناقشة فرصة مقارنة الممارسات لا سيما من خلال دراسة الملفات وفهم تحديات التعاون وآفاقه بشكل أفضل.

التحكيم الدولي

جديد

من ٠٥ الى ٠٩ يونيو / حزيران ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٢٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
القضاة ووكلاء النيابات العامة المحامون وكتّاب العدل القانونيون الأجانب.

الملاحظات:
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
يمكن متابعة كل دورة من دورات هذه السلسلة على حدة.

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تهدف هذه الدورة التدريبية الى تقديم خصائص القانون الفرنسي للتحكيم الدولي الذي شهد أكثر من مائة وخمسين سنة من الفقه القضائي الصادر عن محكمة النقض بوجود الغرفة التجارية الدولية بباريس التي تضطلع بدور ريادي في المجال.

السياق

لقد بات التأمين القانوني عاملاً أساسياً لابد منه في مجال المعاملات التجارية الدولية. ويتضمن ذلك ضمان تسوية النزاعات في آجال معقولة من قبل قضاة مستقلين وحياديين من ذوي الخبرة في الممارسات التجارية وفقًا للقوانين المنصوص عليها في العقود وباصدار أحكام قابلة للتنفيذ في آجال قصيرة وفي إطار يضمن حرية التصرف في الإجراء. إن اللجوء إلى التحكيم، المنصوص عليه في العقد المتنازع عليه، الناتج عن اتفاقية لاحقة أو منصوص عليه في معاهدة استثمار، يساهم، في نظر العديد من الفاعلين الاقتصاديين، في تحقيق ذات الهدف.

في هذا الصدد، فإن قانون التحكيم الفرنسي، الذي رسمت ملامحه السوابق القضائية لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف في باريس، قبل إدراجه في قانون الإجراءات المدنية، يتمتع بخصوصية تفضيل اللجوء إلى الطرق البديلة لتسوية المنازعات ولاسيما بإعطاء المحكمين الأولوية للنظر في اختصاصهم وضمان تساوي الأطراف في اختيار المحكمين بضمان استقلالهم وحيادهم والحد من اختصاص قضاة العدالة. ولاشك أنّ هذه الممارسة التقليدية للقانون الفرنسي أحد الأسباب التي جعلت باريس تصبح واحدة من أهم المواقع الرئيسية للتحكيم الدولي.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

من خلال عرض مراحل إجراءات التحكيم ،يفكر المشاركون سوية في سبل تكييف هذه الطريقة لتسوية النزاعات في سياقهم الوطني والدولي، ودورهم، كقضاة دولة في مراقبة وتنفيذ قرارات التحكيم. .

تتخلل الدورة زيارات مختلفة إلى محكمة النقض أو محكمة الاستئناف لباريس وكذلك إلى غرفة التجارة الدولية حيث سيتم دعوة المشاركين للعمل على قضايا عملية.

الأخلاقيات وسيادة القانون

من ٠٣ الى ٠٧ أبريل / نيسان ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٢٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
أعضاء السلطات القضائية الأجانب

الملاحظات:
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تقوم دولة القانون على أساس توازن القوى بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية. غير أنّ نقطة التوازن تلك لا يمكن تحقيقها من دون ايجاد نصوصٍ تخوِّل لأعضاء السلطات القضائية قانوناً أساسياً خاصاً، فضلاً عن نظام مسؤوليات خاصٍّ، ولا من دون ايجاد قواعد أخلاقية لقيادة مهامهم.

السياق

تقترح هذه الدورة التساؤل من حول مبدأي الاستقلالية والحياد الأساسيين لقيادة عمل أعضاء السلطات القضائية في اطار نظامٍ ديمقراطي يستجيب للثقة التي يضعها فيهم المواطنون.

اذ لا يمكن تحقيق العدالة من دون نظام يضمن للقضاة ممارسة مهنتهم وفقًا لتلك المبادئ. ومن الضروري مساءلة القضاة عن مامهم وتحميلهم مسؤولياتهم عندما تكون كل الوسائل متوفرة لأداء مهامهم على أكمل وجه.

لكن العقوبة لم تعد الطريقة الوحيدة للنظر في أخلاقيات القضاة. اذ يمكن تناولها من منظور الأخلاق الإيجابية من خلال نشر القواعد والقيم التي ينبغي أن يتحلى بها القضاة لدى تأديتهم لمهامهم.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تتشكّل الدورة من النشاطات الآتي ذكرها فيما سيلي والتي يتمّ برمجتها بالتناوب:

- **تقديم الفاعلين الأساسيين في المجال والشبكات المختصة بمعالجة تلك المواضيع على المستوى الدولي(على غرار الشبكة الدولية للنزاهة القضائية أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو اللجنة الأوروبية من أجل فاعلية العدالة لمجلس أوروبا)؛**
- **تحفيز التفكير حول الآفاق النظرية والقانون المقارن؛**
- **تبادل الحوار وورش العمل العملية التي سيستجيب لها مختلف المشاركين وفقًا لأطرهم القانونية الخاصة.**

العدالة وحماية البيئة

من ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني الى ١ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٣
التسجيل: قبل ٠٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣

نوع الدورة
دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف
أعضاء السلطات القضائية الأجانب والمحامون وغيرهم من المهنيين المُشتغلين بالمجال.

الملاحظات:
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة
١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

باختصار

تتطلب حماية البيئة إيجاد استجاباتٍ قضائيةٍ جديدةٍ وشائكةٍ، يتمّ التطرّق اليها بشكلٍ مُعمّقٍ من خلال هذه الدورة التدريبية.

السياق

تُعدُّ حماية البيئة تحدٍ مشترك للبشرية جمعاء ويتجلى ذلك من خلال ما ينص عليه القانون الدولي المتفق عليه والقوانين الأوروبية والوطنية(الدساتير والقوانين الاطارية بشأن البيئة) وعلى غرار ما تنص عليه ديباجة اعلان قمة ريو بشأن البيئة والتنمية التي أشارت عام ١٩٩٢ الى اقامة "مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق ايجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب من خلال العمل من أجل عقد اتفاقات دولية تحترم مصالح الجميع وتحمي سلامة النظام العالمي للبيئة والتنمية فضلا عن الطابع المتكامل والمترابط للأرض موطننا".

عمليا، يتجلى هذا البعد في منازعاتٍ من نوعٍ جديدٍ قد تطرأ توجَّب على البيئة القضائية الخوض فيها سواء في تعلق الأمر بالقضاء الاداري أو المدني أو الجنائي، وغالبا ما يتجلى ذلك أكثر على المستوى الدولي.

لذلك توجب على أعضاء السلطة القضائية إتقان أساليب العمل المبتكرة وتصميمها واللجوء إلى الأدوات المعروفة في هذا المجال الشامل والأولوي.

كما تتطرق هذه الدورة التدريبية الى الاطار القانوني الخاص بحماية البيئة والمؤسسات الفاعلة في المجال، الفرنسية والدولية. فضلا عن ذلك، تتطرّق هذه الدورة أيضا الى التقنيات الخاصة بمعالجة المنازعات المتصلة بالبيئة على وجه الخصوص المنازعات التي تتناول الإضرار بالبيئة البحرية. وأخيرا، تعتمد الدورة التدريبية من خلال محتوياتها على مقاربة تفاعلية متعددة التخصصات.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

تركّز هذه الدورة على تبادل الحوار والنقاش بين المشاركين والبعد الدولي لحماية البيئة. وبعد جزءٍ تخصصه هذه الدورة لتحليلٍ متعدد التخصصات للتحديات البيئية الرئيسية، تتطرّق في جزءٍ ثانٍ الى الأبعاد المدنية والجنائية للحماية القضائية للبيئة.

ادارة المحاكم والنيابات - الادارة القضائية

باختصار

تقديم فنيات الإدارة المتناسبة مع الهيكل الخاص الذي تشكّله جهة قضائية، لاسيما بالنظر الى طريقة سير عملها والقانون الأساسي للقضاة ووكلاء النيابات.

السياق

يعني مفهوم الإدارة توفير الوسائل البشرية والمادية الأساسية لتفعيل منظومة من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة. فهو يتلاءم مع فكرة الإدارة والاشراف على تسيير المنظومة.

وعليه فإن مفهوم الإدارة يعني: تحديد الأهداف (الاستراتيجية والعملية)، واختيار الوسائل وتوفيرها، ثمّ تفعيلها، ومراقبة ذلك التفعيل والنتائج المُحصَّل عليها، وفي نهاية المطاف ضمان تنظيم سير المنظومة انطلاقا من نتائج تلك المراقبة.

فإذا كان القضاة يتدربون على ممارسة وظائفهم القضائية غير أنّهم لا يحظون بدروسٍ في مجال الإدارة، التي تُصبح ضرورية لدى التحاقهم بالوظائف القيادية والادارية. الأمر الذي ينطبق على رؤساء المحاكم الجدد، الذين غالبا ما يواجهون صعوبات ذات طابع انساني وتنظيمي تقتضي مهارات معيّنة.

واذ تهدف هذه الدورة إلى التطرّق إلى تقنيات الإدارة التي تتماشى مع الهيكل الخاص للجهة القضائية، من حيث طريقة سيرها والقانون الأساسي لرجال القضاء المُشكِّلين لها. وعليه، تهدف هذه الدورة إلى استكشاف الطرق الناجعة لدعم الزملاء والمساعدين أثناء قيادتهم لعمليات التغيير لمواجهة الصعوبات التي قد تطرأ لدى مواجهة حالات جديدة. تستهدف هذه الدورة رؤساء المحاكم الجدد والمتمرّسين الراغبين في اثراء ممارساتهم في المجال ولاسيما للتعريف بالأدوات والمناهج الخاصة بمنظومتهم القضائية.

البيداغوجيا و المنهج التعليمي

يشرف على تنشيط هذا التدريب رؤساء جهات قضائية متخصصين ومحنكين، كما أنّ هذه الدورة مفتوحةٌ لكلّ الشاغلين لمناصب قيادية وادارية بالجهات القضائية.

كما سيترك مجالاً هاماً للمشاركين خلال هذه الدورة للتحاور فيما بينهم وتبادل خبراتهم لاسيما خلال محاضرات وورش عمل موضوعية

من ١١ الى ١٥ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٣

التسجيل: قبل ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٣

نوع الدورة

دورة مخصصة لأعضاء السلطات القضائية الأجانب.

الجمهور المستهدف

دورة مفتوحة للقضاة وأعضاء النيابة العامة رؤساء المحاكم ورؤساء الأقسام الراغبين في ممارسة الوظائف القيادية.

الملاحظات:

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء٣مكرر، كي او فلور ، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا

التكلفة

١,٠٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين عن طريق الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr
الهاتف: +٣٣(٠)١,٤٤,٤١,٨٨,٢٤

EUNOMIE

توفّر المدرسة الوطنية للقضاء الفرنسية منذ عام ١٩٥٨ تكويناً تطبيقيّاً ومهنيّاً لأعضاء السلطات القضائية الفرنسية والأجنبية. ومن خلال إنشاء شبكة "EUNOMIE" تسعى المدرسة الى تمكين القضاة الأجانب المُتدرِّبين لديها من انشاء علاقة امتيازية مميز بينهم وبين المدرسة فضلاً عن تعزيز فكرة الانتماء إلى هيئة مهنية و مجتمع قضائي دولي.

لمعلومات أكثر ترددوا على الصفحة: enm.justice.fr/eunomie

علاوة الى ذلك تهدف شبكة EUNOMIE الى:

- دعم انشاء جمعيات وطنية؛
- اتاحة فرص التحاور من حول الممارسات القضائية؛
- نشر القيم الأخلاقية والمهنية والترويج لثقافة قضائية مشتركة.

الموقع: enm.justice.fr/eunomie

تسمح المنصة للقضاة ووكلاء النيابات الأجانب المتدربين بالمدرسة الوطنية للقضاء أن يكونوا على دراية بالمستجدات الدولية للمدرسة الوطنية للقضاء وادلاء طلبات التسجيل المجانية للشبكة EUNOMIE. يوفر للأعضاء:

- دليل يستعرض من خلاله كل أعضاء الشبكة؛
- منتديات نقاش وطنية ودولية؛
- منتديات لتبادل التعاون بين القضاة ووكلاء النيابات المتدربين أو المتمرسين المتوجهين نحو بلدان أجنبية؛
- كتيبات تشمل عروض الدورات التدريبية الرقمية.

الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي REFJ

تُنظّم المدرسة الوطنية للقضاء ندوات أوروبية سنويا كجزء من أنشطة الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي (EJTN).

كما أن الدورات التدريبية المعروضة بهذا الدليل مفتوحة للقضاة ووكلاء النيابات للدول الأعضاء بالشبكة الأوروبية للتدريب القضائي. وبشأن طلبات التسجيل يحبذ التقرب من الشبكة للادلاء باهتماماتكم التدريبية.

للمزيد من المعلومات بشأن الدورات المقترحة في اطار الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي يرجى الاطلاع على الصفحة https://www.ejtn.eu/Catalogue/EJTNs-searchable-/database

الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي EAJTN

تأسست الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي عام ٢٠١٠ بمبادرة من المدرسة الوطنية للقضاء ونظيرتيها من دولتي الأردن والجزائر بهدف تدريب قضاة ووكلاء نيابات بلدانها الأعضاء بها على أسس مشتركة.

وقد باتت الشبكة اليوم تشمل ١٣ بلدا عضوا بما في ذلك الجزائر وبلجيكا والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والأردن والكويت والمغرب وفلسطين وهولندا ورومانيا وتونس.

لمعلومات أكثر ترددوا على الصفحة: https://eajtn.com/fr/

المنظمة الدولية للتدريب القضائي IOJT

تضم المنظمة الدولية للتدريب القضائي ١٢٥ معهد تدريب قضائي من ٧٧ دولة. وقد تبنت المنظمة الدولية للتدريب القضائي بيان مبادئ التدريب القضائي بتاريخ ٨ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي العاشر حول التدريب القضائي الذي تناول موضوع "التدريب القضائي الفعال: فهم الفئات المستضعفة"، في الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ في أوتاوا (كندا) شاركت المدرسة الوطنية للقضاء بصفة عضو في اللجنة التوجيهية للشبكة.

https://www.iojt.org/

البرنامج الأوروبي للتدريب ولحقوق الانسان HELP

يشمل البرنامج الأوروبي للتدريب ولحقوق الانسان (HELP) ممثلين من ٤٧ بلد عضو بمجلس أوروبا. وعلى وجه الخصوص، يقدم مجموعة من الموارد والأدوات لتنسيق التدريب على معايير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (CEDH). وتساهم المدرسة الوطنية للقضاء بدورها من خلال مشاركتها في أنشطة التنسيق والاستشارة ونشر التدريب عن طريق الدورات الرقمية المنظمة عن بعد.

انّ الدورات الموفرة عن بعد من قبل شبكة HELP لمجلس أوروبا مجانية ويمكنكم ايجاد معلومات أكثر بشأنها من خلال ترددكم على: https://www.coe.int/en/web/help/courses

للقضاة ووكلاء النيابات **الناطقين بالفرنسية** يوفر عدد محصور من الأماكن للانغماس بدورة تدريبية خاصة بالقضاة ووكلاء النيابات الفرنسيين بدورات التدريب المستمر.. تنظم الادارة الفرعية للتدريب المستمر هذه الدورات بالتعاون مع قسم الدورات المهنية التخصصية. للمزيد من المعلومات يرجى التواصل معنا.

نوع الدورة:	دورة للانغماس مع القضاة ووكلاء النيابات المهنيين للقضاء الفرنسي.
الجمهور المستهدف:	القضاة ووكلاء النيابات الأجانب الناطقين بالفرنسية
ملاحظات:	دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
اللغة:	فرنسي حصريا
المكان:	المدرسة الوطنية للقضاء - ٣ مكرر رصيف الأزهار ٧٥٠٠٤ باريس - فرنسا
التكلفة:	١٠٠ يورو لكل مشارك ما عدا رجال القضاء المسجلين من طرف الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي-
للتواصل معنا:	enm-info-di@justice.fr - : الهاتف: +٣٣(٠)٢٤,٨٨,٤١,٤٤,١

دورات التدريب المستمر
المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابات الأجانب الناطقين بالفرنسية

تطوير المهارات المتصلة بالمجال الجنائي

الوصول الى الأصول الجنائية والكشف عنها ومصادرتها- مدخل
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٧ الى ٠٤/١٨
عرض الأحكام التشريعية والتنظيمية وتبادل الممارسات المهنية الناجحة المتصلة بحجز الأصول الجنائية ومصادرتها.

الاثبات الجنائي والتقدم العلمي
المدرسة الوطنية للقضاء والمعهد الوطني للتحقيق الجنائي التابع للدرك الوطني سارجي بانتواز - ١٢ الى ٠٦/١٦
يعرض معهد التحقيق الجنائي التابع للدرك الوطني أحدث التطورات في مجال الأدلة والاثبات العلمي والطب الشرعي، من خلال عروض وأعمال تطبيقية بالتناوب.

الاتجار بالبشر والتحريض على الفسق والدعارة
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٢٠ الى ١١/٢٤
مقاربة شاملة للظاهرة. عرض الترتيبات التشريعية والتنفيذية الوطنية والدولية والاستجابات الجنائية وآليات تحديد هويات الضحايا والعمل مع الجمعيات المتخصصة في المجال.

العنف الجنسي
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٣ الى ١٠/٠٦
فضلاً عن الإطار القانوني، تتناول هذه الدورة التدريبية مجموع المعارف المتصلة بعلم النفس أو طب الأمراض العقلية أو الطب الشرعي التي تعدّ تخصُّصاتٌ من شأنها اثبات وقوع عنف جنسي وفهم الظاهرة والوقاية منها.

الضحية والعدالة الجنائية
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٢٨ الى ٠٣/٣١
تُعرَض من خلال هذه الدورة معطيات متعددة التخصصات، كما تُمنح للمشاركين فرصة تبادل الحوار حول مكانة وحقوق الضحية طيلة المحاكمة الجنائية، من مرحلة الملاحقة القضائية إلى غاية مرحلة تعويض الضحية.

تطبيق وتنفيذ العقوبات: الاشكاليات العابرة للحدود
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٣ الى ٠٤/٠٦
أدّت الدولية المتفاقمة للتبادلات وادانة فرنسا لمواطنين من جنسيات أجنبية ادانة مواطنين فرنسيين من قبل سلطاتٍ أجنبية الى نشوء حاجّة ماسّة للتعاون خارج حدودنا، بغية الوصول الىً تنفيذ العقوبات أو استبدالها.

من نيوغمبرغ الى المحكمة الجنائية الدولية (انجليزي)
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٣ الى ٠٥/٠٥
تنظر هذه الدورة التدريبية التي تدوم ثلاثة أيام والتي تنعقد باللغة الانجليزية في مدى تأثير القانون المدنيوالقانون المشترك في تطوّر القانون الجنائي الدولي وممارساته ولاسيما بالرجوع الى تراث القانون وممارسات المحكمة الجنائية الدولية.

تطوير المهارات المتصلة بالقضاء المدني

منهجية الحكم المدني
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٠ الى ٠٥/١٢
يتطلّب تحرير حكمٍ مدنيّ عددٌ من القواعد المحدّدة تكون مبنية على أسسٍ قانونية. وعليه فانّ التحكّم في هذه القواعد يُمكّن أعضاء السلطاتً القضائية المستقبليون من اصدار أحكام وقرارات واضحة، مؤسَّسة قانوناً ومُسبَّبة، وقابلة للنفاذ.

العقود الرقمية وأدلة الاثبات في التقاضي المدني
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٣ الى ٠٣/١٥
العقود المبرمة عن بعد بصيغة مرقمنة حيث بات تحديات عديدة تواجه المهنيين القضائيين بشأن العقود الرقمية. تركز الدورة على قواعد ابرام العقود الرقمية واستخدام التوقيع الالكتروني (القيمة والقوة الإثباتية).

الطرق البديلة لفضّ النزاعات
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٤ الى ٠٤/٠٧
اسكتشاف الاجراءات الودية المختلفة لفضّ النزاعات وتقديم التقنيات الفعالة للترويج لها.

جودة الأحكام والقرارات المدنية
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٧ الى ٠٦/٠٩
كيف يمكن أن نُقيّم جودة القرارات التي تُصدرها المحاكم؟ أعلى أساس تاريخ منطوق الحكم المعلن عنه؟ أم من جانب دقّة التسبيب ووضوحه لتيسير تطبيقها؟ يتطرّق المتدرّبون خلال هذه الدورة الى المعايير المذكورة من خلال منهج القانون المقارن وأمثلةٍ عن عددٍ من المبادرات التي اتخذتها بعض الجهات القضائية لبلوغ الجودة المنشودة.

اكتساب معارف متعددة التخصصات

علم الجريمة: البيانات العملية والعدالة الجنائية
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٣ الى ٠٢/١٧
قد يلجأ القضاة لدى تحريرهم للأحكام القضائية الجنائية الى دعم قراراتهم استناداً الى معطيات علمية. في هذا السياق، يسمح علم الجريمة بتحقيق ذلك من خلال المزج بين المعطيات النظرية متعددة التخصصات والتفكير حول الممارسات القائمة.

القاصرون الأجانب غير المصحوبين بذويهم: التقييم والمرافقة
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٦ الى ٠٣/٠٩
تفاقمت ظاهرة القاصرين الأجانب غير المصحوبين بذويهم أو مثلما كانوا يُسمون سابقاً "القاصرون الأجانب العُزَّل" خلال السنوات الأخيرة في سياق أزمة الهجرة الشاملة التي تمسّ دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا، حيث سُجِّلت ٢٥٠٠٠ حالة في نهاية عام ٢٠١٧ (بحسب تقريرٍ لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧) . بينما كان عدد هؤلاء الشبابً لا يتجاوز ٤٠٠٠ عام ٢٠١٠ .

تساؤلات حول السجون
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٢ الى ٠٦/١٦
في سياق مناقشاتٍ وطنيةٍ ودوليةٍ مكثفة، بات من المهمّ النظر عن قربٍ والتساؤل، من خلال اعتماد مناهجَ متعددة التخصصات، حول منظومةٍ السجون والأسس التي تقوم عليها عقوبة السجن.

العدالة والطب الشرعي
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٢ الى ١٠/٠٦
عرض بانوراما للتطورات التقنية ومنظومة الطب الشرعي، بغية تحقيق انسجامٍ نوعيٍّ بين مختلف الممارسات القضائية.

القانون والرقمية: بين التحديات والآفاق
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٤ الى ١٠/٠٦
اذ باتت البيئة القضائية تواجه نوعاً جديداً من التحديات تطرحه الرقمية حيث عمّت التساؤلات حول كيفية معالجة تلك التحديات التي تطرحها هذه التكنولوجيا. وعليه بات من الضروري على قاضي القرن الواحد والعشرين الالمام بهذه التطورات واستيعابها.

مستجدات المنازعات ذات الصلة بقانون الاتحاد الأوروبي
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٣٠/ ٠٥ الى ٠٦/٠٢
عروض وموائد مستديرة للتطرق الى النشاطات التي تضطلع بها المؤسسات الأوروبية والتوعية بميثاق الحقوق الأساسية والتطرق الى أهم المستجدات والمستحدثات القانونية والفقهية القضائية ذات الصلة بممارسات قانون الاتحاد الأوروبي.

العدالة التصالحية
المدرسة الوطنية لتوفير الحماية القضائية للشباب -ENPJJ روبيكس - من ١١ الى ١٠/١٣
تهدف هذه الدورة إلى عرض الأسس النظرية للعدالة التصالحية وتطبيقاتها المختلفة في الخارج والممارسات المبتكرة التي تتطور حاليًا في فرنسا.

شبكات التواصل الاجتماعي: تعرض البيانات الشخصية وخصوصية رجل القضاء
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٨ الى ١٠/٢٠
باتت شبكات التواصل الاجتماعي فضاءً للتعرّض الذاتي والتعارف والمناقشة، ووسيلةً للتعبير من شأنها أن تكون مصدرا للنزاعات وأداة للتحقيق، حتّى صار الأمر يطرح إشكالية مكانة القاضي ووكيل النيابة في المجتمع.

دورات التدريب المستمر
المهنية التخصصية المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابات الأجانب الناطقين بالفرنسية

مستجدات قانون البنوك
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٩ الى ١١/١٠
الاطلاع على المستجدات التشريعية والفقهية القضائية المتصلة بتطبيق قانون البنوك ولاسيما بشأن موضوع مسؤولية المصرفي وصكوك الائتمان والدفع.

المنافسة غير المشروعة والتطفل
المدرسة الوطنية للقضاء - من ١٦ الى ٠٢/١٧
لمحة عامة كاملة عن آخر المستجدات ذات الصلة بالمنافسة غير العادلة بمظاهرها المختلفة (التقليد والتزوير إلخ) وبالخصوص ظاهرة التطفل من خلال تسليط الضوء على اجراءات التقاضي أو بغية تحديد الخطيئة والضرر القابل للإصلاح.

منازعات قانون التوزيع والامتياز
المدرسة الوطنية للقضاء - ١١/٢٧
معالجة المنازعات ذات الصلة بقانون التوزيع والامتياز من جل جوانبها وتأهيل عقود الامتياز وفهم أداء العلاقة التعاقدية الناتجة.

إصلاح قانون الضمانات
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٠٤ الى ١٢/٠٥
تهدف هذه الدورة إلى استعراض الأحكام الجديدة الناتجة عن القانون الفرنسي عدد٢٠٢١-١١٩٢ المؤرخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ لإصلاح قطاع قانون الضمانات.

اكتساب المهارات اللازمة لقراءة وفهم حوصلة ميزانية
المدرسة الوطنية للقضاء - ٠٣/٢٣
اكتساب المعارف الأساسية للاطلاع على العمليات المحاسبية للشركات وفهم نشاطها الميزاني . يشرف على الدورة التدريبية مدقق حسابات وقاض تجاري بالتناوب بين العرض النظري والتمارين العملية. دورة تسبق دورة "كيف نكشف عن وقف المدفوعات".

القدرة على الكشف عن حالة وقف مدفوعات
المدرسة الوطنية للقضاء - ٠٣/٢٤
دورة تدريبية تستهدف القضاة المؤهلين في مجال المحاسبة أو الذين تابعوا مسبقا دورة "اكتساب المهارات اللازمة لقراءة وفهم حوصلة ميزانية". بعد التذكير بالملامح الأساسية لمفهوم وقف المدفوعات تمنح هذه الدورة التدريبية التي يشرف عليها خبير في التدقيق الحسابي رفقة قاض تجاري للمشاركين الأدوات التي يمكن بواسطتها الكشف عنن حالة وقف مدفوعات انطلاقا من المعطيات المحاسبية للشركة.

التخطيط في الاجراءات الجماعية
المدرسة الوطنية للقضاء - ١٠/٠٩
تعتبر خطة الاستمرار أو خطة نقل النشاط إحدى النتائج المحتملة في الإجراءات الجماعية. توفر هذه الدورة لقضاة الاجراءات الجماعية الأدوات الرئيسية للكشف عن الحالات التي تستدعي تبني خطة عمل وتمكنهم من فهم أدوار مختلف الفاعلين في اعداد المخطط ثم لدى تنفيذه وتسبيب قرار تبني المخطط بشكل محكم.

قانون العقود والممارسات التجارية
المدرسة الوطنية للقضاء - ٠٥/١٢
تهدف هذه الدورة الى الاطلاع على قانون العقود وتأثيره على دورة حياة المعاملات التجارية.

الحماية من مخاطر الشركات.
المدرسة الوطنية للقضاء - من ٢٢ الى ٠٦/٢٣
الالمام بالاطار القانوني والمؤسساتي الخاص بالحماية من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات (من "الكشف" إلى "العلاج" الوقائي).

دور القاضي في التصفية القضائية
المدرسة الوطنية للقضاء - ١٠/١٠
الشركة التي تخضع للتصفية الإجبارية مقدر لها أن تختفي. ومع ذلك، فإن دور القاضي ضروري لمرافقة انهاء النشاط. اذ يعدّ بالقاضي قائد الاجراء سواء أدى مهامه في محكمة جماعية أو بشكل فردي بصفة القاضي المفوض.

تأثير التكنولوجيا الرقمية على عمل القاضي في المواد التجارية
المدرسة الوطنية للقضاء - ١١/٢٤
الاستعراض لفائدة القضاة التجاريين تأثيرات وتداعيات التحولات الرقمية على عمل القاضي وعلى الأحكام القضائية والرهانات الناتجة عن ذلك.

الاعسار وقانون الاتحاد الأوروبي
المدرسة الوطنية للقضاء - ١٢/١٢
بات موضوع قانون الشركات التي تواجه صعوبات منذ بضع سنوات موضوعا أوروبيا أوليويا. وبالتالي فان القانون الأوروبي يمكّن القاضيمن إدارة الإجراءات العابرة للحدود ويقود بالمشرع الوطني إلى تعديل القانون المحلي لتحفيز الانتعاش والوقاية.

الشروط العامة

مشاركة المهنيون الأجانب بنشاطات التدريب التي يقترحها
القسم الدولي للمدرسة الوطنية للقضاء الفرنسية.

تندرج النشاطات الدولية للمدرسة الوطنية للقضاء، لا سيّما تلك المتعلقة بتمكين القضاة ووكلاء النيابات أو أعضاء إدارة أجنبية المكلّفين بمهام الضبطية القضائية أو مساعدة العدالة، من المشاركة في النشاطات التدريبية في فرنسا، ضمن إطار التعاون الدولي التقني للمدرسة.

اللغة

وفيما عدا الحالات التي تنطوي على توفير الترجمة الفورية فان قبول المهنيين الأجانب مشروط بتحكّمهم في اللّغة الفرنسية. هذه النقطة ضرورية للمشاركة في دورات الانغماس مع القضاة الفرنسيين.

التسجيل

وفيما يتعلق بالمشاركة بدوراتٍ تدريبية من تنظيم المدرسة الوطنية للقضاء لمواطنين من خارج دول الاتحاد الأوروبي، فإن طلبات المشاركة ترسل إلى المدرسة الوطنية للقضاء، من خلال سفارة فرنسا، من طرف الوزارة التي ينتمي إليها المترشّح أو من طرف السلطات المكلّفة بالتدريب في دولة المعني بالأمر. تندرج هذه الإجراءات ضمن النصوص المنظِّمة لعمل المدرسة الوطنية للقضاء، ولا يمكن إطلاقاً عدم التقيّد بها.

أداء اليمين

كما يتوجّب على المتدربين الذين يتابعون دورة تدريبية أو جزء منها لدى جهات قضائية فرنسية تأدية اليمين أمام محكمة الاستئناف، وفقاً لما تنص عليه أحكام قانون ١١ يوليو (تمّوز) ١٩٧٥، ويتعهدون بموجبه حفظ أسرار المهنة والمهام القضائية.

الشروط المالية

تتلقى المدرسة الوطنية للقضاء، بالنسبة لكل دورة تدريبية في فرنسا، عن كل رجل قضاء أجنبي المصاريف البيداغوجية والمحدد مبلغها ضمن التعريف بكل نشاط تدريبي من هذا الدليل السنوي. ويتمّ التسعير مسبقاً لكلّ طلب.

تُحدَّد التكاليف التعليمية من خلال مداولات من قبل مجلس إدارة المدرسة، الذي يعد المرجع الوحيد المصادق للتكاليف المطبقة فعلياً. وبالتالي، قد تتغير الأسعار االواردة ضمن هذا الدليل وفقًا للمداولات.

. يتم تسديد كلفة التدريب حصريا عن طريق التحويل البنكي عند التسجيل أو في أجل أقصاه **شهر واحد قبل بداية التدريب . من الضروري أن يتم استلام الدفع من قبل وكالة محاسبة المدرسة الوطنية للقضاء قبل بداية الدورات التدريبية.**

لا توجد رسوم الغاء فالتكاليف التعليمية مستحقة بغض النظر عن الصيغة التي تنظّم بها الدورة التدريبية (حضورياً أو عن بُعد). وحده إلغاء من مسؤولية المدرسة يمكن أن يؤدي إلى استرداد تكاليف التسجيل، في حال عدم امكانية تأجيل الدورة الى وقتٍ لاحقٍ (الرجاء التواصل معنا بشأن تطبيق الشروط الصحية الخاصة).

التكفّل بالمصاريف البيداغوجية

وعموماً فلا تقع عادة المصاريف البيداغوجية والتربوية على عاتق المتدربين، بل تُدفع مباشرة للمدرسة الوطنية للقضاء من طرف السلطات التي تشرف على المتدربين، شريطة عقد اتفاقية مسبقة من طرف وزارة الشؤون الخارجية في حال استفادة رجال القضاء من منحة الحكومة الفرنسية في إطار التعاون الدولي. وفي هذه الحالة الأخيرة، يشرف على إدارة وتوفير الجوانب المادية لإقامة رجال القضاء الأجانب في فرنسا هيئة متعاقدة مع وزارة الشؤون الخارجية والتي غالبا ما تكون:

CAMPUS France

Paris ٧٥٠١٠ – rue de la Grange aux Belles ,٢٨

www.campusfrance.org – etablissement@campusfrance.org

الهاتف : +٣٣ (٠) ١,٤٠,٤٠,٥٨,٥٨

الاطار القانوني:

القانون ٧٥-٦٣١ المؤرّخ في ٧٥/٠٧/١١ المتعلّق بالتدريب العملي لأعضاء السلطات القضائية الأجانب المتمرّسين والمستقبليين .

الصورة

استمارة التسجيل

يرجى كتابة الاسم بالأحرف الكبيرة وباللون الأسود.

يتم تسديد كلفة التدريب حصريا عن طريق التحويل البنكي عند التسجيل أو في أجل أقصاه شهر واحد **قبل بداية التدريب.**

ENM
ÉCOLE NATIONALE de la MAGISTRATURE

العنوان البريدي:
٨ شارع شانوانيس
٧٥٠٠٤ باريس
الهاتف: +٣٣ (٠)١ ٤٤ ٤١ ٨٨ ٢٤
enm-info-di@justice.fr

عنوانالدورة التدريبية : .....
.....

تواريخ التدريب : من ..... الى.....

الحالة المدنية	الدراسات العليا:	النشاط المهني
الاسم العائلي: .... الاسم الشخصي:	عدد سنوات الدراسات العليا: ..... سنة المجال:	تاريخالالتحاقب السلك القضائي (أو غيره) : ....
تاريخ الميلاد:.....	الشهادةالمحصلعليها (يرجى تحديدأعلى شهادة تمّ الحصول عليها(.....	الوظيفة الحالية : ....
الجنسية:.....	..... مكان تحصيل الشهادة:.....	دولة ممارسة المهام : .....
الجنس : السيدة ☐ السيد ☐	تاريخ تحصيل الشهادة:.....	

بيانات ومعلومات الاتصال

المسكن العائلي (العنوان البريدي):.....
.....
.....
الهاتف :.....البريد الالكتروني : .....
العنوان المهني:.....
.....
الهاتف المهني : .....
البريد الالكتروني : .....

اتقان المترشح للغة الفرنسية

اتقان المترشح للغة الفرنسية: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإيجاب (اسم و مكان المؤسسة التعليمية) :.....
.....

المستوى المحصّل عليه :

القراءة :	جيّد ❐	متوسّط ❐	ضعيف ❐
الكتابة	جيّد ❐	متوسّط ❐	ضعيف ❐
التواصل:	جيّد ❐	متوسّط ❐	ضعيف ❐

الحافز

لماذا تودون المشاركة بهذه الدورة التدريبية لدى المدرسة الوطنية للقضاء؟

.....

.....

.....

.....

.....

هل سبق لكم المشاركة في دورة تدريبية بالمدرسة الوطنية للقضاء (إذا كان نعم فما هي)؟

.....

التمويل الافادة بالمعلومات ضرورية

التكفّل بالمصاريف البيداغوجية

- ❒ من طرف المشارك : (توضيح الاسم و العنوان)
- ❒ من طرف السفارة عبر كومبوس فرانس
- ❒ من طرف السفارة عبر غيره: (توضيح الاسم و العنوان)
- ❒ غير ذلك: (توضيح الاسم و العنوان)

أشهد أن البيانات الواردة أعلاه كاملة و صحيحة، و ألتزم في حالة قبول ملفي، باحترام القواعد العامة للدراسة في المدرسة الوطنية للقضاء.
كما أنني اطلعت على الشروط العامة و أني أصادق عليها

في.....ابتاريخ..... **توقيع المترشّح :**

تأشيرة السلطة المختصة

التي تأذن للمترشّح بمتابعة هذا التدريب :

اسم الموقّع : .....

صفة الموقّع..... :

في.....بتاريخ.....

إطار خاص بالمستشار الثقافي أو رئيس البعثة أوعضو السلطة القضائية المكلف بالاتصال

تقييم ترشّح المُلتمس:

نظرا للوظائف الممارسة من طرف المترشح، و للجهة التي ينتمي إليها، و للدورة التدريبية المطلوبة، فاني ابدي رأيي في هذا المترشّح على النحو التالي:

موافق تماما ❒ **موافق** ❒ **غير موافق** ❒

مستوى اللغة الفرنسية لدىالمترشّح:

القراءة :	جيد ❒	متوسط ❒	ضعيف ❒
الكتابـة :	جيد ❒	متوسط ❒	ضعيف ❒
التواصل:	جيد ❒	متوسط ❒	ضعيف ❒

ملاحظات

التاريخ:

التوقيع

لا تقبل المدرسة الوطنية للقضاء الاستمارات غير الكاملة

رزنامة ٢٠٢٣

الفصل الأوّل

من يناير إلى ديسمبر:.....دورات الدراسات القضائية الأوروبية CEJUE (باريس/أوروبا)

- الوحدة ١: قضايا وتحديات التشكيلة الأوروبية - ٢٣ الى ٢٤ يناير / كانون الثاني
- الوحدة ٢: عمل المنظومات الأوروبية - ٢٠ الى ٢١ فبراير / شباط
- الوحدة ٣: العدالة والشؤون الداخلية - ٢٧ الى ٢٨ مارس / آذار
- الوحدة ٤: الحقوق الأساسية وسيادة القانون - ٢٢ الى ٢٣ مايو / أيار
- الوحدة ٥: زيارات منظمة الى اللوكسومبورغ واستازبورغ - ٠٣ الى ٠٤ يوليو / تموز
- الوحدة ٦: القانون التجاري والقانون المدني - ٠٤ الى ٠٥ سبتمبر / أيلول
- الوحدة ٧: التعاون الأوروبي ومكافحة الاجرام المنظم - ٢٣ الى ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول
- الوحدة ٨: زيارات منظمة الى بروكسل ولاهاي - ٢٠ الى ٢١ نوفمبر / تمشرين الثاني
- الوحدة ٩: زيارة منظمة الى فينا - ١١ الى ١٢ ديسمبر / كانون الأول

من ٠٣ الى ٠٧ أبريل / نيسان:.....الأخلاقيات وسيادة القانون

من ١١ الى ١٤ أبريل / نيسان:.....قيادة التحريات (دورة عملية بجهة قضائية من ١٧ الى ١٨ أبريل نيسان)

من ٢٤ الى ٢٨ أبريل / نيسان:.....العنف في كنف الزوجية

من ٠٩ الى ١٢ مايو / أيار: .....استكشاف العدالة الفرنسية (+ دورة عملية بجهة قضائية من ١٥ الى مايو / أيار١٧)

من ٢٢ الى ٩ يونيو:..... الدورة التخصصية المدنية

من ٢٢ الى ٢٦ مايو/ أيار:.....منازعات قانون الملكية الفكرية : الأسس والممارسات

من ٣٠ مايو / أيار الى يونيو / حزيران.....قانون الأسرة الدولي

من ٠٥ الى ٠٩ يونيو/ حزيران:.....التحكيم الدولي

من ١٩ الى ٣٠ يونيو:.....دورة تدريب المدرّبين (باريس/بوردو)

من ٢٦ الى ٣٠ يونيو/ حزيران: .....التحقيق والملاحقة القضائية: الرهانات التي تطرحها العدالة الدولية

من ٠٣ الى ٠٧ يوليو/ تموز: .....تنظيم معهد تدريب قضائي (بوردو)

الفصل الثاني

من ١٨ سبتمبر / أيلول الى ١٣ أكتوبر / تشرين الأول :..... الدورة التخصصية الجنائية

من ١٨ الى ٢٢ سبتمبر / أيلول. :.....التحقيق الاقتصادي والمالي

من ٢٥ الى ٢٩ سبتمبر / أيلول. :.....المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف

من ٢ الى ٦ أكتوبر / تشرين الأول: .....الجريمة المنظمة والتعاون القضائي

من ٩ الى ١٣ أكتوبر / تشرين الأول: ..... التعاون القضائي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول ثالثة: كيف يمكن تحقيق ذلك؟

من ٢٣ الى ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول:.....الجريمة الالكترونية

من ١٣ الى ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني:.....الفساد : أساليب الكشف عنه والوقاية منه وردعه

من ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني الى ١ ديسمبر / كانون الأول ...العدالة وحماية البيئة

من ١١ الى ١٥ ديسمبر: .....إدارة المحاكم والنيابات

حقوق الصورة: المدرسة الوطنية للقضاء الفرنسية، فاريس دوزو، أدوبستوك - يوليو ٢٠٢٢

١٠ شارع الاخوة بونيه ٣٣٠٨٠ بوردو سيديكس فرنسا - الهاتف +٣٣ (٠)٥ ٥٦ ٠٠ ١٠
٨ شارع شانوانيز ٧٥٠٠٤ باريس فرنسا - الهاتف+٣٣ (٠)١ ٤٤ ٤١ ٨٨ ٢٠
enm.justice.fr